الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٥٧
الخميس، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إنغولفسون (أيسلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٥ من جدول الأعمال

تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

تقرير الأمين العام (A/54/445)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه في رسالتين مؤرختين ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ على التوالي، موجهتين إلى رئيس الجمعية العامة، يطلب الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر تشرين الأول/أكتوبر، أن تستمع الجمعية العامة إلى بيانين يدلي بهما المراقبان عن الكرسي الرسولي وسويسرا في المناقشة بشأن البند ٣٥ من جدول الأعمال.

وبالنظر إلى الأهمية التي تولى إلى المسألة محل المناقشة، يقترح أن تتخذ الجمعية العامة مقررا بهذا الشأن.

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على الاقتراح بالاستماع إلى المراقب عن الكرسي الرسولي؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أنه ليس هناك اعتراض على اقتراح الاستماع إلى المراقب عن سويسرا؟

تقرر ذلك.

السيد كاهيليوتو (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. كما أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-86495
5946899**

البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية تؤيد هذا البيان.

هذا البند من جدول الأعمال - "تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام" - يطرح أمامنا مجالا واسعا من المعاناة الإنسانية الهائلة. فحوالي ثلث دول العالم ملوثة، إلى حد ما، بملايين الألغام الأرضية المضادة للأفراد والأجهزة غير المنفجرة. وكل ٢٠ دقيقة، يقتل أو يشوه فرد - ومدني في معظم الحالات - بواسطة لغم أرضي مضاد للأفراد.

إن الألغام الأرضية المضادة للأفراد لها آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة على السكان في البلدان المتأثرة بالألغام. والعديد من البلدان الأشد تأثرا تعد من بين أقل البلدان نموا. ووجود عدد قليل من الألغام المضادة للأفراد، أو تصور وجودها، له القدرة على إرباك مجتمعات بأسرها.

لقد كرس المجتمع الدولي موارد بشرية ومالية هائلة لتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وحدثت تطورات مشجعة لمواجهة مشكلة الألغام خلال السنوات القليلة الماضية. فقد وضع نهج شامل متعدد الأبعاد. وتحددت مسؤوليات وكالات الأمم المتحدة المشاركة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. كما أن المشكلة العالمية المتعلقة بالألغام الأرضية، من حيث عدد الألغام المزروعة، جرى مسحها بشكل أكثر دقة. وانخفض عدد حوادث الألغام في العديد من البلدان. واستخدام التكنولوجيا وكلاب كشف الألغام للإسراع ببرامج إزالة الألغام أصبح ممارسة معتادة. لقد تم إنجاز الكثير، ومع ذلك ستكون هناك حاجة إلى القيام بعمل أكثر كفاءة.

إن المسؤولية الأولى عن الإجراءات المتعلقة بالألغام تقع على عاتق الأطراف المسؤولة عن زرع الألغام. والمدى الذي ينبغي فيه دعوة المجتمع الدولي لتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام يتوقف على قدرة الأطراف المحلية المعنية على أن تتحمل بنفسها هذه الالتزامات. وفي هذا الشأن يتسم الالتزام بالتخلي عن استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد بأهمية خاصة.

لقد وقعت عدة تطورات هامة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في ١٩٩٩. فقد رحب الاتحاد الأوروبي بدخول اتفاقية حظر استعمال وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٩، وسره أن يشارك في الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية في أيار/مايو ١٩٩٩ في مابوتو. ونحن نرحب أيضا بنفاذ البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

وفي عام ١٩٩٧، اعتمد الاتحاد الأوروبي إجراء مشتركا يتعلق بالألغام البرية المضادة للأفراد، يؤكد فيه الاتحاد مرة أخرى التزامه بهدف القضاء التام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد في جميع أنحاء العالم؛ وفرض حظر اختياري مشترك على إنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد؛ والتعهد بالسعي إلى النهوض في جميع المحافل المناسبة، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، بجميع الجهود التي من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف الإجراء المشترك. ولهذا السبب رحب الاتحاد، بفتح باب التوقيع على الاتفاقية في أوتاوا، وبالجهود التي يبذلها الموقعون على الاتفاقية لتشجيع الانضمام العالمي إليها.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي الدور التنسيقي المركزي الذي تضطلع به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في مجال الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة وخارجها. ونرحب بالإنشاء العاجل لمركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في كوسوفو، تحت رعاية دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، ونشجع اتباع نهج مماثلة، عند الضرورة في حالات الطوارئ الأخرى.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بشدة العمل الذي يجري الاضطلاع به فيما بين الدورات المتعلقة باتفاقية أوتاوا. ولجان الخبراء الدائمة الخمس، التي سترفع توصياتها إلى الاجتماع الثاني للدول الأطراف، سيكون عليها أن تضطلع بدور هام عندما تنتقل الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى الألفية القادمة.

ونحن ملتزمون بالمشاركة في الجهود الدولية للقضاء على هذه الأسلحة. فالاتحاد الأوروبي هو المانح الرئيسي في مجال إزالة الألغام، وتقديم المساعدة للضحايا، وغير ذلك من الأنشطة المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد أسهم الاتحاد في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ بحوالي ١٣٥ مليون يورو في عمليات إزالة الألغام ومساعدة الضحايا. وفي عام ١٩٩٨، بلغ إجمالي التمويل الذي قدمته المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء إلى الأنشطة المتصلة

بالإجراءات المتعلقة بالألغام حوالي ١٠٣ ملايين يورو. ومع إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل الإنسانية، سيركز الاتحاد مساعداته الماليـــة والتقنية على الدول الأطراف وعلى الأطراف الموقعة التي تمتثل امتثالا كاملا في الممارسة العملية لمبادئ وأهداف اتفاقية أوتاوا. كما تعزز الدول الأعضاء الجهود المبذولة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في إطار مجلس الشراكة الأوروبي الأطلسي، الذي وافق على إنشاء فرع عالمي جديد للإجراءات المتعلقة بالألغام لأغراض إنسانية لبرنامج عمل للشراكة، وهو يطور الآن التعاون العملي الملموس في هذا الميدان. ونؤكد التزامنا بالعمل بنشاط لتعزيز جهود المجتمع الدولي الرامية إلى القضاء التام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ولا تـــزال هناك حاجـــة إلى الالـتزام القوي من جانب المجتمع الدولي في مجال الإجـــراءات المتعلقة بالألغام. ولكي نحافظ على زخم ومصداقية الإجراءات المتعلقة بالألغام، يجب أن نكون قادرين على مواصلة تعزيز الجهود في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، ووضع حد للمأساة الإنسانية الضخمة التي تتسبب فيها الألغام الأرضية المضادة للأفراد. لقد التزمنا بحل هذه المشكلة في غضون سنوات، لا عقـود. والاتحاد الأوروبي، إذ يأخذ ذلك في الاعتبار، يشترك هذا العام مرة أخرى في تقديم مشروع قرار بشـــأن تقديم المساعـــدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، ونرجو أن يلقى تأييدا واسع النطاق، وأن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تـــكلم بالانكليزية): اكتسبت جمهورية كرواتيا خبرة مباشرة بالآثار المدمرة للألغام، ولهذا، فهي تعلـــق أهمية خاصة على تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. لقد كانت بلادي من أوائل البلدان التي أيدت بنشاط فكرة الحظر الكامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد، ورحبنا بهذه المبادرة وبجميع الإجراءات المنسقة اللاحقة التي اتخذتها الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي كانت لديها نفس الفكرة.

وقد وقعت جمهورية كرواتيـــا اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في أوتاوا في كانـــون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. واعتمدت الحكومة الاتفاقية فـــي آذار/ مارس ١٩٩٨، وصدق عليها البرلمان في نيسان/أبريل. وقدمت صكوك التصديق إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة في ٢٠ أيار/ مايو من نفس السنة، مما جعل كرواتيا البلد الثاني عشر الذي يصدق على هذه الوثيقة الهامة، وإنني فخور بأن أذكر ذلك.

وتواصل جمهورية كرواتيا الترحيـــب بجميع الجهود التي تستهدف الحظر العالمي للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونرحب أيضا بجميع المقترحـــات والمشروعات البناءة التي تمكن من تحقيق حظر كـــامل على استخدام الألغام الأرضية، ومن تدميرها؛ ونقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع جميع البلدان الأخرى المتضررة من الألغام، وفي المقام الأول في مجال تبادل الخبرات المتعلقة بالكشف عن الألغام وإزالة الألغام الموجودة تحت الماء. وفي هذا الصدد، يبحث فريق الخبراء الكرواتي عن أفضل الحلول المؤاتية لتنفيذ أسلم المشاريع وأكثرها فعالية من حيث التكاليف، والتي تمكن من إجراء عملية كفؤة لإزالة الألغام.

وكرواتيا من أكثر البلدان في العالم تضررا من الألغام، حيث يوجد في أراضيها ما يقرب من مليون لغم. وتبـــلغ نسبة المساحة الملوثة بالألغام عشرة في المائـــة من مجموع مساحة جمهورية كرواتيـــا. وتمثل هذه النســـبة المرتفعة من الألغام عقبات ضخمة تعترض السير الطبيعي للحياة في هذه المناطق، ولا سيما في المناطق التي يغلب عليها الطابع الزراعي، مما يعرقـــل عـــودة اللاجـــئين والمشردين إلى ديارهم.

وإذا نحينا جانبا المشاكل الاقتصادية ومشاكل البنية التحتية الواضحة للعيان في المناطق المتأثرة بالألغام، تصبح سلامة الإنسان بالتأكيد هي العامل السائد. والطابع الإنساني لحركة أوتاوا هو على وجه التحديد الذي أسهم إلى أقصى حد في إيجاد الإرادة السياسية والاستعداد لدعم هذه المبادرة التي تستحق الثناء. وفعالية الألغام المضادة للأفراد في الصراعات العسكرية، وهي الحجة التي كثيرا ما يستخدمها أولئك الذين ما زالوا غير مستعدين للتوقيع على اتفاقية أوتاوا، ثبت بالفعل أنها عامل زائد عن الحاجة في الحروب الحديثة، وفقا لكثير من المحللين والخبراء العسكريين. ولهذا، فإن الإصابات التي تلحق بالمدنيين في أعقاب الصراعات العسكرية هي النتيجة الوحيدة لاستخدام هذه الأجهزة، التي أجرؤ على القول بأنها أجهزة رهيبة صممت لقتل المدنيين بالدرجة الأولى، وأثق في أنكم جميعا توافقون على ذلك. وإذ أتكلم عن الإصابات، أجد لزاما علي أن أذكر أنه أثناء السنوات القليلة الماضية، سجل في جمهورية كرواتيا ٥٦٠ ضحية من ضحايا الألغام الأرضية، قتل منهم ١٢٠ شخصا.

ولكي نكافح هذه المشكلة، تجري عملية إزالة الألغام في كرواتيا على قدم وساق، وتنفذ وفقا لأعلى المعايير الدولية. وقد أنشأت الأمم المتحدة مركز الإجراءات المتعلقة بالألغام في كرواتيا في عام ١٩٩٦، الذي أدمج مع المركز الكرواتي للإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي أنشئ في عام ١٩٩٨. إن عملية إزالة الألغام ليست فحسب عملية خطرة إلى حد مخيف وتستهلك وقتا طويلا، بل أنها أيضا عملية باهظة التكاليف. فتكلفة إزالة الألغام وغيرها من الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام في جمهورية كرواتيا وصلت في السنوات القليلة الماضية إلى ما يقرب من ١٥٠ مليون دولار. وقد تحملت حكومة كرواتيا ٩٠ في المائة من هذه التكاليف، بينما غطى صندوق للتبرعات ١٠ في المائة منها. ونتطلع إلى تحقيق الزيادة المتوقعة في التبرعات الأجنبية في العام القادم التي تقدر بنسبة ٢٠ في المائة من إجمالي المبلغ المطلوب. ونتقدم بشكرنا الجزيل إلى جميع البلدان، وبخاصة سويسرا، والنرويج، والمانيا، وكندا، والولايات المتحدة، واليابان، والسويد، وبلجيكا، والمملكة المتحدة، وايطاليا؛ والمنظمات الدولية، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، والبنك الدولي، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام؛ والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي، واتحاد غرب أوروبا؛ والمنظمات غير الحكومية، مثل الصندوق الاستئماني الدولي السلوفيني، على إسهاماتها القيمة.

ويقدر الخبراء أننا بحاجة إلى ١٠ سنوات أخرى من إزالة الألغام لكي نتمكن من القول بأننا أنجزنا معظم العمل. ولدينا الآن ٨٠٠ خبير مدرب تدريبا جيدا وعلى درجة عالية من المهارة يعملون في الميدان. وقد طلب من بعضهم أن يساعدوا في جهود المجتمع الدولي لإزالة أكبر عدد ممكن من الألغام في أكثر المواقع حساسية قبل حلول فصل الشتاء في كوسوفو، وقد استجابوا بسرعة كبيرة. وفي الوقت الحالي، يعمل المركز الكرواتي للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، مع الصندوق الاستئماني الدولي السلوفيني، بدعم من حكومة الولايات المتحدة، على إنشاء مركز إقليمي لتدريب خبراء الألغام ولتجريب التكنولوجيات الجديدة.

تنظر كرواتيا إلى متابعة عملية أوتاوا كعامل حفاز على إحراز تقدم حقيقي في الإجراءات المتعلقة بالألغام في جميع أرجاء العالم. وبناء على تجربتنا، نعتقد اعتقادا راسخا أن هناك حاجة إلى إجراءات أكثر قوة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

وكمؤشر لجهودنا المتواصلة بشأن اتفاقية أوتاوا، اسمحوا لي أن أبلغكم بالمؤتمر الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي انعقد في زغرب في حزيران/يونيه من هذا العام والذي جاء كمتابعة للمؤتمر الإقليمي الأول بشأن الألغام الأرضية المعقود في بودابست في آذار/ مارس ١٩٩٨. لقد وفر ذلك المؤتمر محفلا لتبادل واسع للآراء بشأن التطورات الدولية والإقليمية الأخيرة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. كما وفر لنا المؤتمر فرصة لتقييم البرامج الجارية حاليا في مجال إزالة الألغام وتقديم المساعدات لضحايا الألغام وإعادة تأهيلهم، وأعطى حافزا سياسيا لزيادة التعاون والتنسيق الإقليميين والدوليين لمواجهة هذا التحدي. وقدر جميع المشاركين عالي التقدير مشاركة صاحب السعادة كورنيليو سوماروغا رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية في المؤتمر.

وسوف تعمل كرواتيا بجد مع جميع البلدان المعنية على دعم اتفاقية أوتاوا في مرحلتها القادمة. والقرار الذي يجري النظر فيه الآن بشأن المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام ينبغي أن يوفر مدخلا مفيدا لمداولاتنا بشأن العملية التحضيرية. ولا يزال دور الأمم المتحدة في زيادة الأنشطة والتعاون الدوليين المتصلين بالألغام غير قابل للمجادلة، ونتطلع إلى إسهامها المتواصل.

وختاما أقول إن الإجراءات المتعلقة بالألغام تقصد حقا منفعة الناس. فهي تتعلق بتمكيننا جميعا من العيش في جو خال من الشراك الخداعة الجسدية والاجتماعية - الاقتصادية والنفسية التي توقعنا فيها تلك الأسلحة الفتاكة القاسية والعشوائية. فلنجعل هذه الجهود القيمة حقيقة واقعة للجميع.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تميزت هذه السنة بأحداث عدة تضيف إلى التاريخ المدهش للمعركة ضد أهوال الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد دخلت اتفاقية حظر الألغام حيز النفاذ في ١ آذار/ مارس. وبالنتيجة الناجحة للاجتماع الأول للدول الأطراف في أيار/ مايو، وإعلان مابوتو، واعتماد خطة عمل لما بين الدورات، ترسخت الاتفاقية بوصفها الإطار الأساسي للجهود الاستراتيجية في حسم المشاكل الإنسانية الخطيرة الناتجة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. بيد أن القيمة الحقيقية للاتفاقية تعتمد على تحقيقها المستمر لنتائج ملموسة في الميدان. ولن تكون جهود الإجراءات المتعلقة بالألغام مجدية ما لم نتأكد من أنه لن

تزرع ألغام أرضية جديدة مضادة للأفراد. ونحن نحث جميع الدول، التي لم تقم بعد بتوقيع الاتفاقية والتصديق عليها، على القيام بذلك.

وترحب النرويج بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، المقدم إلى الجمعية العامة، والذي يقدم نظرة عامة على أنشطة منظومة الأمم المتحدة وتفاعلها مع الشركاء الآخرين. ونحن نقدر الجهود المبذولة من جانب منظومة الأمم المتحدة في الانتقال من صياغة السياسات إلى تنفيذ السياسات. ونحن نوافق تماما على النهج الذي تشكل فيه الإجراءات المتعلقة بالألغام منذ مرحلة مبكرة جزءا لا يتجزأ من استجابة المنظمة الأوسع للأزمات الإنسانية وجهود التعمير والتنمية في الحالات التي تنطوي على عواقب لصراع ما.

ولا يمكن النظر إلى الإجراءات المتعلقة بالألغام على أنها مجرد عملية تقنية. فنحن بحاجة إلى أن نفهم بصورة أفضل الآثار الاجتماعية - الاقتصادية والإنمائية المترتبة على أهوال الألغام الأرضية، وفوائد الإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي الوقت ذاته يجب ألا يغيب عن بالنا الجوهر الحقيقي للتقدم في الميدان - وهو تطهير الأرض من الألغام الأرضية، وتقليل المخاطر بالنسبة لمن يعيشون مع التهديد والرعب الدائمين الناتجين من وجود هذه الأسلحة.

وتلعب الأمم المتحدة دورا رئيسيا في الإجراءات العالمية المتعلقة بالألغام. ونحن نقدر الدور الذي تؤديه دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بوصفها مركز التنسيق للإجراءات المتعلقة بالألغام في منظومة الأمم المتحدة. ولقد ساهمنا في الصندوق الاستئماني للتبرعات للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، لدعم أنشطة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وسنواصل القيام بذلك بطريقة مرنة. وتعد حافظة الأمم المتحدة لبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام أداة يؤمل أن تستفيد منها الحكومات بصورة أنشط كقاعدة للتمويل.

وبعثات التقييم العريضة القاعدة التي توفدها الأمم المتحدة تعد مهمة في تخطيط البرامج المستقبلية. وفي هذا الصدد نود التشديد على أهمية أن تسمح البلدان المتضررة من الألغام بدخول أفرقة الأمم المتحدة. كما نقدر مساهمة مختلف وكالات الأمم المتحدة في وضع نهج متكامل للتصدي بصورة فعالة لتعقد مشاكل الألغام الأرضية.

كما أنه مما يقدر تقديرا عاليا تنقيح المعايير الدولية لإزالة الألغام لأغراض إنسانية، واستحداث إجراءات ومبادئ توجيهية دولية لاختبار استخدام الكلاب الكاشفة للألغام والمعدات الميكانيكية لإزالة الألغام. فذلك سيجعل برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام أكثر فعالية، ويقلل معدلات الحوادث، وحالات الإزالة غير الكاملة. ولتحسين المعايير والإجراءات والمبادئ التوجيهية الدولية، من الضروري تضمين البرامج تجارب واعتبارات البلدان المتضررة من الألغام، والدول المهتمة، والمنفذين في الميدان.

وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب بالمشروع الذي افتتحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تحديد المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية لبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام. ذلك أن وجود صورة أوضح لتأثير وجود الألغام الأرضية على الأشخاص والمجتمعات سوف يسهل تحسين ترتيب الأولويات.

إن الدول، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية تكون شبكة قوية تملك القدرة على معالجة مختلف جوانب الإجراءات المتعلقة بالألغام. كما تشكل أعمال ما بين الدورات في إطار اتفاقية حظر الألغام، إلى جانب لجان الخبراء الدائمة ساحة للإجراءات المتعلقة بالألغام، مفتوحة لجميع الجهات الفاعلة للمساهمة في هدف الاتفاقية: عالم خال من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونحن نتطلع إلى المشاركة النشطة لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا المسعى.

وإن التمويل الذي يمكن التنبؤ به والمستقر ضروري لتنفيذ برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام بفعالية. وقد التزمت النرويج بتقديم مبلغ ١٢٠ مليون دولار على فترة خمس سنوات؛ وخلال عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وجه منها مبلغ ٤٥ مليون دولار مباشرة إلى مشاريع الإجراءات المتعلقة بالألغام. وأود أن أسلط الضوء على بضع نقاط تعتبرها النرويج هامة بصفة خاصة بالنسبة لتنفيذ برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام.

أولا، هناك حاجة إلى الاستفادة بصورة أفضل من آليات التنسيق على الصعيد القطري، ويفضل أن تكون برئاسة السلطات الوطنية. وينبغي أن تضم هذه المجموعات المانحين والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية الدولية، وأن تعمل عن كثب مع مراكز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام لكفالة التنسيق ووضع الأولويات والتخطيط على نحو فعال.

وثانيا، يقدم مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في كوسوفو مثالا يحتذى للتنفيذ والتنسيق الفعالين. فقد نجح نموذج كوسوفو في أن يضم جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في كيان متجانس واحد. وينبغي أن تتشاطر هذا النهج البرامج الأخرى للإجراءات المتعلقة بالألغام، وإن كان من الضروري مراعاة أن كل حالة تختلف عن الأخرى وتتطلب حلا محددا خاصا بها.

ثالثا، كان الاستحداث المبكر لنظام إدارة المعلومات للإجراءات المتعلقة بالألغام في كوسوفو رصيدا قيما لهذه العملية. فللمرة الأولى، أصبح في إمكان كل الجهات الفاعلة التي تشترك في الإجراءات المتعلقة بالألغام، سواء العسكرية أو المدنية، أن تتصل بعضها البعض من خلال برنامج واحد للمعلومات. ونحن نشجع الأمم المتحدة على مواصلة إدخال هذه الأداة من أدوات الإدارة في البرامج الموجودة أصلا.

وأخيرا، تشكل مساعدة ضحايا الألغام جزءا أساسيا من الأنشطة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وينبغي تعزيز الهياكل القائمة في القطاعين الصحي والاجتماعي، كما ينبغي أن تشمل الخدمات والبرامج المخصصة لمساعدة ضحايا الألغام كل المعوقين بصرف النظر عن سبب الإعاقة، وعلى المنظمات الدولية والمانحين والدول المتضررة أن تبحث سبلا أخرى لتعزيز المساعدة المقدمة لضحايا الألغام، بما في ذلك إعادة دمجهم اجتماعيا واقتصاديا. ونأمل أن يتسنى تناول هذه القضايا وكذلك المسائل المواضيعية الأخرى، مثل الأثر الاجتماعي والاقتصادي للألغام الأرضية، في تقرير الأمين العام في السنة المقبلة.

ونحن نتطلع إلى مواصلة تعاوننا الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة، والبلدان المتضررة من الألغام، وكذلك الدول والمنظمات غير الحكومية الأخرى المهتمة، في مواجهة تحديات المستقبل.

السيد أورتيك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): قرب بداية هذا القرن، كان المدنيون يشكلون ١٠ في المائة لا أكثر من ضحايا الحرب. وفي الآونة الأخيرة، ارتفع الرقم إلى ٩٠ في المائة وهذا الانقلاب المذهل لا يرجع كلية إلى الألغام الأرضية، ولكن الألغام الأرضية توضح لنا الكثير عن الطابع الوحشي والعشوائي للصراع في وقتنا هذا. ورغم ما يبذل من جهود لإزالة الألغام، ما زال يشوه سطح الأرض في عالمنا ما يقدر بحوالي ٧٠ مليون لغم أرضي.

وهذه الأسلحة تمثل مشكلة إنسانية مروعة، بل إنها أيضا تؤدي إلى تباطؤ التنمية السياسية، وتؤخر التقدم الاقتصادي. فهي تمنع اللاجئين من العودة إلى ديارهم، وتمنع المشردين من العودة إلى أراضيهم بعد وقت طويل من سكوت مدافع الحرب. وهي رخيصة الثمن، وسهلة الاستخدام، وصعبة الاكتشاف والإزالة. كما أنها تلحق أكبر ضرر بالمجتمعات الأقل قدرة على إزالة الألغام أو على تحذير المدنيين فيها أو على رعاية الضحايا أو على مواجهة فقدان أراضيها الزراعية. وهي، قبل كل شيء، تعرض للخطر أولئك الذين لا يعرضون أحدا للخطر، من خلال إثارة الخوف في نفوس الأبرياء والشباب، مع إصابتهم بعاهات في معظم الأحيان، وقتلهم في كثير من الأحيان.

وعلى الصعيد الواقعي، حدد الرئيس كلينتون ونائب الرئيس غور هدفا للولايات المتحدة يتمثل في المساعدة على وضع حد للتهديد الذي تمثله الألغام للمدنيين في كل جزء من كل منطقة من كل قارة في كل أرجاء العالم قبل نهاية العقد القادم. ومنذ عام ١٩٩٣، وفرت الولايات المتحدة أكثر من ٣٥٠ مليون دولارا لهذا الجهد، وهو ما يشكل أربعة أمثال ما يقدمه أي بلد آخر. واليوم، نساعد قرابة ٣٠ بلدا على رسم خرائط لأكثر حقول الألغام خطورة، وتطهيرها من الألغام، وتدريب مزيلي الألغام المحليين، وتعليم الأطفال والكبار كيفية التصرف على الألغام وتجنبها. ونحن نعمل مع جماعات مثل مؤسسة المحاربين القدامى الأمريكيين في فييت نام، وشبكة الناجين من الألغام الأرضية، وصندوق باتريك ليهي لضحايا الحرب، لمساعدة الناجين من الألغام الأرضية وإسداء المشورة لهم في أكثر من إثنى عشر بلدا.

ونحن نستخدم أفضل المواهب العلمية المتوفرة في الوقت الحاضر لتحسين الكشف عن الألغام وتقنيات إزالتها. ومع ذلك فمن المؤسف، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، أن التكنولوجيا الشائعة الأكثر استخداما في أنحاء العالم للكشف عن الألغام لا تزال عبارة عن عصا مربوطة في ذراع إنسان. والجنس البشري الذي يبحث دون هوادة عن سبل للوصول إلى الكواكب الأخرى وما بعدها، يمكنه، بل يجب عليه، أن يحقق شيئا أفضل من ذلك.

لهذا السبب، يقوم بلدي حاليا بإنشاء مراكز اختبار وبتمويل بحوث في ١٤ جامعة في جميع أرجاء البلاد. وهذا هو السبب في أن الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء لديها مشروع لتطبيق نفس التقنيات المستخدمة في اكتشاف الحياة على المريخ، على مهمة الكشف عن الألغام الأرضية ومن ثم حماية الحياة على الأرض.

والقضاء، في وقت لا يتجاوز نهاية العقد القادم، على التهديد التي تمثله الألغام الأرضية للمدنيين، يشكل تحديا رهيبا، ولكنني على اقتناع بأنه هدف من الممكن تحقيقه. وهناك قصص نجاح حقيقية على طول الطريق تشجعنا في هذا المجال. ففي كمبوديا، مثلا، انخفض معدل الحوادث الناجمة عن الألغام الأرضية بنسبة ٩٠ في المائة - وهو ما يمثل الفارق بين الصحة والإصابة بجراح أو الموت بالنسبة إلى أكثر من ٠٠٠ ٥ من الكمبوديين في هذا العام وحده. وفي أفغانستان، أصبحت مئات الألوف من الأفدنة التي كانت مهدرة من قبل بفعل الألغام تدعم الآن إنتاج المحاصيل. وفي موزامبيق، عاد اللاجئون إلى ديارهم على طرق يبلغ طولها ٠٠٠ ٤ ميل بعد تطهيرها من الألغام. وتحقق تقدم كبير أيضا في أوروبا الوسطى وأمريكا الوسطى. ولكن الحكومات لم تحرز هذا التقدم بمفردها. بيد أن الوسيلة الوحيدة التي تكفل لنا بلوغ هدفنا الأكبر هي قيام البلدان والمجموعات غير الحكومية والأفراد في جميع أرجاء العالم بالعمل معا.

وفي الولايات المتحدة، استجاب القطاع الخاص والمنظمات الطوعية بسخاء وبنهج مبتكرة وبحماس لأزمة الألغام الأرضية. وترعى جمعية الولايات المتحدة الأمريكية للأمم المتحدة حملة "تبن حقلا للألغام". وقد جمعت بالفعل ٤٠ جماعة في جميع أرجاء البلاد أكثر من مليوني دولار لتطهير الطريق المؤدي إلى عالم أكثر أمانا.

وبكل احترام أقول إن كثيرا ما يكون من المناسب أن نسعى إلى مقاصد بسيطة ونستخدم أدوات تعليمية أقل تطورا تنجح بشكل ملحوظ في إنقاذ حياة البشر. ومثال ذلك، أن شركة دي سي كوميكس (DC COMMICS) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة تصدران كتبا فكاهية للبوسنة وأمريكا الوسطى وكوسوفو يقوم فيها الرجل الخارق (سوبرمان) والمرأة الخيالية (وندر وومان) بتعليم الأطفال وآبائهم وأمهاتهم كيف يتعرفون على الألغام ويبتعدون عنها.

وأطلق معهد مارشال للتراث برنامج السلاح الكلبي، وهو برنامج يستخدم الكلاب للكشف بالشم عن مواقع الألغام في جميع أنحاء العالم. ويشارك جمعية "المجتمع الإنساني" أيضا في ذلك لأنها تسلم بأن الألغام تقتل مئات الألوف من الحيوانات كل عام.

هذه جهود غاية في البساطة ولكنها فعالة. جهود بسيطة ولكنها ناجحة. وهكذا تكون الولايات المتحدة هي الدولة الرائدة في العالم في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية المدنية. ومع ذلك، وكما أكدت فإن هذا ليس اقتراحا منفردا ولا يمكن أن يكون كذلك. فلا يمكننا أن نحقق النجاح إلا بمواصلة التعاون مع البلدان المتضررة من الألغام، ومع الأمم المتحدة ومع المجموعات الخاصة ومع الجهات الخارجية المانحة.

وفي كل يوم، ومع إزالة لغم بعد لغم، من فدان بعد فدان من الأرض، يسترد الناس عبر المعمورة أراضيهم ويتقاربون مع كل خطوة آمنة صامتة صوب حياة مملوءة بالأمل ومتحررة من الخوف. وبالعمل على القضاء على هذه الآفة في حياة الأبرياء، فإننا نضمن مستقبلنا، ونضمن أيضا مستقبل هؤلاء الناس في أحضان سلام هادئ للعالم أجمع.

ويجب علينا جميعا أن نواصل التقدم بإصرار ومثابرة وسخاء، لأننا اذا نظرنا إلى القرن الجديد فلن نجد هدفا أكثر صحة من تمكين كل طفل في أي مكان من العالم من أن يمشي على أرضنا في مناخ مفعم بالسلم والعدالة والأمان. وبهذا أتحدى زملائي الممثلين، وأشكركم يا سيادة الرئيس على إعطائي الفرصة لأفعل ذلك.

السيد جاياناما (تايلند) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد تايلند، أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره عن "تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة

بالألغام" المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. إن التقرير للإجراءات المنسقة المتعلقة بالألغام، ولأنشطة الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والبرامج القطرية المختلفة، يعطي صورة شاملة ومعلومات مفيدة عن الحالة الراهنة المتعلقة بهذا الموضوع الهام، والأهم من ذلك أن التقرير يركز مرة أخرى على التهديد الخطير المستمر الذي تفرضه الألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة على جميع الناس بصرف النظر عن نوع الجنس أو العنصر أو السن.

إن الألغام الأرضية لا تقتل وتشوه على نحو عشوائي فحسب ولا تودي فقط بحياة المدنيين الأبرياء بمن فيهم النساء والأطفال ولكنها أيضا تعرقل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحول الموارد الشحيحة بعيدا عن الأنشطة الإنتاجية، وتغرس الخوف وانعدام الأمن المستمرين بين السكان المحليين. والألغام الأرضية رخيصة في إنتاجها ومن السهل نشرها، ولكن تكلفة إزالتها تزيد على ذلك مئات المرات، ناهيك عن الخسائر التي لا تحصى في الأرواح البشرية التي لا يمكن تقديرها بالمال. ومما لا شك فيه أن الألغام الأرضية تشكل تهديدا بارزا لأمن البشر.

وعلى الرغم من أن تايلند لا تنتج الألغام الأرضية ولا تصدرها فهي تعرف حق المعرفة آثارها المدمرة على حياة الشعوب ورفاهها، وذلك من خلال تجربتها المباشرة مع انتشار آثار الصراعات المسلحة التي نشبت في البلدان المجاورة خلال الـ ٣٠ سنة الماضية. فحوالي ٧٩٦ كيلومترا مربعا من مناطق الحدود في بلادنا موبوءة بألغام مضادة للأفراد وذخائر غير منفجرة. وقد فقد عدد لا حصر له من أطفال تايلند وأطفال النازحين أرواحهم أو أصبحوا مشوهين، وكثيرون منهم أصبحوا يتامى.

لهذه الأسباب، تؤيد تايلند بقوة هدف الوصول بعدد الضحايا إلى الصفر، كما تؤيد جميع الجهود الدولية للقضاء على خطر الألغام قضاء نهائيا. وينبغي ألا تقتصر هذه الجهود على إزالة الألغام فحسب بل ينبغي أن تتضمن أيضا تنمية الوعي بخطر الألغام، ومساعدة ضحايا الألغام وتعمير المناطق الملغومة.

والعملية التي أدت إلى توقيع وإنفاذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام المعروفة باسم اتفاقية أوتاوا، تحظى بالتأييد الكامل لتايلند. ونرى أنه ينبغي زيادة تعزيز هذه العملية باتخاذ خطوات ملموسة سواء في الميدان أو في المحافل الدولية. وفي هذا السياق نرحب بالالتزام المتجدد بالقضاء الكامل على الألغام الأرضية، الوارد في إعلان مابوتو الصادر عن الاجتماع الافتتاحي للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا لعام ١٩٩٩. كذلك في برنامج العمل فيما بين الدورات. ونأمل أن تضيف لجان الخبراء الدائمة غير الرسمية التي أنشئت في مابوتو، قوة دافعة للتعاون الدولي ولزخم المساعدة في هذا المجال، حتى يتسنى تحقيق تعاون أوثق في جهود جميع الأطراف المعنية على الأصعدة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

ولا حاجة بنا إلى التأكيد على ضرورة وجود تعاون فعال، وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ونثني على جهودها في تنسيق أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام بين مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.

وتايلند، فيما يخصها، بذلت جهودا عديدة للقضاء على خطر الألغام الأرضية. فقد صدقنا على اتفاقية أوتاوا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. وفي ١ أيار/مايو ١٩٩٩، وهو اليوم الذي دخلت فيه اتفاقية أوتاوا حيز النفاذ بالنسبة لتايلند، دمرنا ٠٠٠ ١٠ لغم من مخزوننا من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وبذلك أصبحت تايلند أول بلد نام يدمر الألغام وهو ما نصت عليه الاتفاقية.

وبغية ترشيد الجهود على المستوى الوطني في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، أنشئ مركز تايلند للإجراءات المتعلقة بالألغام في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي كمركز لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في البلد. وهذا المركز مسؤول عن صياغة خطة استراتيجية وطنية بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، تتضمن نشر المعلومات بشأن أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام، وإزالة الألغام وتدمير مخزوناتها، وإجراء التدريب، وتوفير المساعدة لضحايا الألغام، ويعمل المركز عن كثب مع المنظمات الدولية ومع المنظمات غير الحكومية في تايلند بما في ذلك "الحملة التايلندية لحظر الألغام الأرضية" التي تنتسب إلى الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية التي حصلت على جائزة نوبل للسلام في ١٩٩٧.

وبعض الأنشطة الخاصة التي ينظمها المركز تتضمن ما يلي: القيام بعمليات المسح من المستوى الأول للمساعدة في إنشاء قاعدة بيانات وطنية عن حالة

الألغام وأثرها، وذلك بعد الحصول على موافقة من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وتعيين مناطق الألغام وإحاطتها بأسوار وذلك وفقا للمادة ٧ من اتفاقية أوتاوا، التي تتناول تدابير الشفافية، ووضع برنامج لـ "تدريب المدربين" في مجال إزالة الألغام.

ومع ذلك، فإن إتمام هذه المشروعات بنجاح يحتاج إلى مساعدة من المجتمع الدولي. ولهذا نطلب إلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أن توفر الأموال اللازمة لمشروع الدراسة من المستوى الأول ونرى وبعد تقديم المساعدة الدولية للبلدان المتضررة بالألغام، ومعظمها من البلدان النامية، سواء في مجال إزالة الألغام أو المساعدة الإنسانية لضحايا الألغام، وللأحياء الذين تأثروا بها، عنصرا حيويا في التعاون في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وهكذا يكون الصندوق الاستئماني للتبرعات للمساعدة في إزالة الألغام، ضرورة لا غنى عنها.

وتؤيّد تايلند كذلك التعاون على الصعيد الإقليمي في الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويجري هذا التعاون على طول الحدود بين تايلند وكمبوديا، وهي أكبر منطقة تتركّز فيها الألغام الأرضية في تايلند. ومساهمات حكومة تايلند في الماضي في جهود التطهير من الألغام في كمبوديا، التي جرت بالتعاون مع سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ معروفة للجميع. ومؤخرا جدا، اتفقت تايلند وكمبوديا في شهر شباط/فبراير من هذا العام على اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتطهير مناطق الحدود المشتركة بينهما من جميع الألغام الأرضية في غضون ثلاثة أعوام، وعلى إقامة مشاريع مشتركة تتعلق بعمليات إزالة الألغام وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة. وهذه المبادرة خطوة متقدمة مثالية للتعاون المعزز فيما بين بلدان المنطقة من أجل القضاء على التهديد المشترك الذي تمثله الألغام الأرضية. ونأمل في أن يكون هذا النوع من التعاون الإنساني ممكنا أيضا مع البلدان المجاورة الأخرى في المستقبل القريب.

ونحن، أعضاء المجتمع الدولي، ملتزمون بتحقيق السلام والأمن والرخاء لجميع الشعوب في الألفية المقبلة، والقضاء التام على الألغام الأرضية يأتي بالتأكيد في مقدمة المهام التي تنتظرنا. وعلى الرغم من أن الأضرار والمعاناة التي سببها سلاح الرعب العشوائي هذا لا يمكن التخلّص منها بين عشية وضحاها، فإننا نأمل أن يكون في استطاعتنا بفضل تنورنا أن نصحح أخطاءنا السابقة. ومن خلال الالتزام القوي والعمل المشترك، يمكننا المعاونة في إزالة التهديد الذي تمثله الألغام الأرضية، بالإضافة إلى تخفيف المعاناة التي سببتها لأجيال ليست بقليلة من البشر.

السيد مولاروني (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): كانت جمهورية سان مارينو من بين أوائل البلدان التي صادقت على اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير هذه الألغام، لأنها أدركت أهميتها وآثارها العظيمة على حياة البشر. ونحن نشعر بارتياح بالغ إذ نرى هذه الاتفاقية قد دخلت أخيرا حيّز النفاذ، ونأمل في أن يتزايد باستمرار عدد البلدان التي لا تصبح فقط أطرافا في هذه الاتفاقية بل تبدأ أيضا في تنفيذ موادها بأسرع ما يمكن.

وفي الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا الذي عقد في مدينة مابوتو، اتخذت هذه الدول قرارا حكيما يقضي بوضع برنامج عمل لفترات ما بين الدورات، وأنشأت خمس لجان غير رسمية دائمة لخبراء متخصصين في إزالة الألغام؛ وتقديم المساعدة للضحايا، وإعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا والتوعية بخطر الألغام؛ وتكنولوجيات الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ وتدمير المخزونات؛ والحالة العامة للاتفاقية وتنفيذها.

وقد بلغ عدد البلدان الموقعة على اتفاقية أوتاوا حتى اليوم ١٣٦ بلدا، والبلدان المصدقة عليها ٨٨ بلدا. وتقتضي الاتفاقية أن تقوم الدول الأطراف بتدمير مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد في غضون أربع سنوات من تاريخ تصديقها على الاتفاقية، وأن تزيل الألغام المزروعة في الأرض في غضون عشر سنوات. ومما يؤسف له أن عملية إزالة الألغام تستغرق وقتا أطول كثيرا من ذلك في حالات كثيرة، لأسباب تتعلق بعدم كفاية الأموال المتاحة، والبنى التحتية، والبرامج، والتنسيق، والخبرة الفنية. والأسوأ من ذلك أن هذا يرجع في حالات كثيرة إلى وجود بيروقراطية مفرطة وحاجة إلى حماية المصالح الاقتصادية.

ويتضرر سبعة وثمانون بلدا وثماني مناطق أخرى في العالم من الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة؛ ومن بين البلدان المتضررة، يوجد ٢٧ دولة طرفا في الاتفاقية، و ٢٣ من الدول الموقعة عليها، و ٣٧ من الدول التي لم تنضم إليها بعد. ومن بين ٤٨ بلدا في أفريقيا، تضرر من الألغام الأرضية ٢٦ بلدا، وفي أمريكا هناك ٩ بلدان من بين ٣٥

بلدا، لديها هذه الألغام. وفي آسيا، يوجد ١٦ بلدا من بين ٣٩ بلدا، لديها هذه الألغام؛ وهناك ٢٣ بلدا يوجد بها هذه الألغام في أوروبا وآسيا الوسطى؛ وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هناك ١٣ بلدا منكوبا بهذه الآفة الفتاكة من بين ١٨ بلدا.

إن كل هذه البيانات قد تعطي الانطباع بأن العالم لديه معلومات دقيقة عن طبيعة هذه المشكلة، ولكن الحال ليس كذلك. فهناك نقص كبير في المعلومات الصحيحة والدقيقة عن مدى انتشار الألغام الأرضية. ويجري الاضطلاع بمشاريع كثيرة في هذه اللحظة بالذات للتأكد من أبعاد الإصابة بالألغام الأرضية في بلدان معينة، غير أن البيانات تكون مع ذلك مجزأة وغير كاملة. وفي أفريقيا، وهي المنطقة الأكثر تضررا في العالم لم يخضع لعملية من عمليات المسح لمعرفة حالة الألغام الأرضية سوى ثُلث البلدان المتضررة. وجمهورية سان مارينو لديها اقتناع عميق بأن التوعية بخطر الألغام تشكّل حجر الزاوية في الإجراءات المتعلقة بالألغام، وأن المعلومات والتثقيف هما الأداتان الرئيسيتان للحد من خطر الألغام الأرضية.

إن إزالة الألغام لأغراض إنسانية هو فرع جديد نسبيا من فروع المعرفة، وهو يشمل المسائل التقنية المتعلقة بالكشف عن شتى أنواع الألغام والذخيرة وتدميرها. كما يشمل الجوانب الإدارية والإنمائية والاجتماعية والمالية لتنفيذ برامج كبيرة تنطوي على طائفة واسعة من السيناريوهات. وكانت معظم البرامج الإنسانية تمول حتى الآن بطريقة مجزأة على أساس قصير الأجل وبآفاق تخطيطية محدودة. ومع ذلك، توجد في أغلبية البلدان القدرات والبرامج اللازمة لتنفيذ عمليات إزالة الألغام، وإن كانت لا تُستغل دائما على أفضل وجه. وهناك بلدان كثيرة جدا ما زالت تتجاهل هذه الحالة، وتترك المنظمات غير الحكومية تعمل وحدها لتحقيق تلك الغاية. وفي بلدان أخرى، يقوم بتنفيذ برامج إزالة الألغام وحدات عسكرية أو بعض أصحاب المشاريع التجارية الحرة دون أن تكون هناك أية ضمانات فعلية لتحقيق نتائج طويلة الأمد. والواقع، أنه ما لم تلتزم الحكومات نفسها باحترام المعايير الدولية في هذا الخصوص، فلا يمكن أن تكون توقعاتنا كبيرة بالقضاء التام على هذه الآفة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الذي تقوم به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ضمن سائر المؤسسات الدولية والوطنية الأخرى، وبموظفيها الذين نجحوا في تحقيق نتائج هامة رغم ندرة التمويل المتاح لهم. وقد اعتمدت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام نهجا مشتركا بين الوكالات يحدد الظروف والشواغل المحلية، ويجعل من الممكن تكييف إجراءات تقديم المساعدة المتعلقة بالألغام بما يناسب احتياجات فرادى البلدان. لهذا قررت سان مارينو تقديم تبرع لمشاريع هذه الدائرة. ويؤكّد هذا الإسهام بالالتزام النشط لبلدي، وهو يُقدم تقديرا للجهود التي تقوم بها تلك الدائرة.

وتمثّل جهود التوعية بخطر الألغام جانبا هاما في البرامج التي تستهدف الحد من المخاطر الإنسانية. وتعد آليات التثقيف التي تركّز على تغيير السلوكيات المنطوية على مخاطر وعلى إيجاد وعي بتدابير الأمان أمرا ضروريا إذا أردنا أن نحد من عدد ضحايا الألغام الأرضية خلال عملية إزالة الألغام التي يمكن أن تستغرق عدة سنوات في حالات كثيرة.

وما فتئت سان مارينو تقوم منذ وقت ليس بقصير بتقديم إسهامها المتواضع على نحو مفهوم لمشاريع تستهدف تحسين الوعي الاجتماعي بخطر الأسلحة والألغام الأرضية في شتى المناطق المتضررة في كل أنحاء المعمورة. وبالنسبة للعام القادم، خصصت حكومة بلادي بالفعل بعض أموال التبرعات لتمويل مشاريع في هذه المناطق، ونأمل في أن ينضم إلينا قريبا عدد متزايد من البلدان. غير أن برامج التوعية بخطر الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة لا توجد إلا في ٤٠ بلدا من بين البلدان المتضررة وعددها ٨٧ بلدا. وهذا العدد ليس كافيا بالقطع.

وثمة جانب آخر لهذه المسألة يتمثّل في عملية المسح التي تجعل من الممكن تحديد المناطق الموبوءة بالألغام ووضع خرائط لها وتخصيص الموارد اللازمة وفقا لكثافة الألغام الأرضية المزروعة وعوامل المخاطرة العالية. وترى سان مارينو أنه ينبغي إيلاء الأولوية للمناطق المكتظة بالسكان في كل أنحاء المعمورة، وأن يكون الاهتمام بالبشر أولا، كما ينبغي أن نوجّه إجراءاتنا صوب تخفيف معاناة السكان الذين يخاطرون بحياتهم كل يوم.

لكل هذه الأسباب سنؤيّد دائما هذا البند في الجمعية العامة وفي اللجنة الأولى، حتى تصبح الألغام

الأرضية من ذكريات الماضي البعيد. وسيكون ذلك أحد أعظم انتصارات الأمم المتحدة.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): في البداية يود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الشامل والزاخر بالمعلومات، المتعلق بتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، والوارد في الوثيقة A/54/445. ويقدم التقرير استعراضا مفيدا للإجراءات المتعلقة بالألغام التي تضطلع بها حاليا برامج الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات ذات الصلة.

ومسألة الألغام وغيرها من الذخائر غير المنفجرة التي خلفتها الحروب المطولة، والصراعات الإقليمية والداخلية لا تزال تشكل مصدر قلق خاص للمجتمع الدولي. وعلى الرغم من أن النُهج الوطنية والمحلية لمعالجة مشكلة إزالة الألغام كانت موجودة منذ عقود، فإن ملايين الألغام الأرضية وغيرها من الذخائر غير المنفجرة لا تزال مدفونة في الأرض أو مبعثرة على سطحها في أكثر من ٦٠ بلدا في العالم، وتقتل أو تجرح آلاف الأشخاص الأبرياء كل يوم. وبينما تتسبب هذه الأسلحة القاتلة الخفية في معاناة كبيرة للأشخاص الأبرياء وفي موتهم، فإنها تخلق أيضا عقبات هائلة لتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتضررة. ولذا ينبغي بذل كل جهد لتكثيف التعاون الدولي في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أنه لا يمكن لبني البشر أن يعيشوا في أمان من هذه الأسلحة القاتلة إلا من خلال هذا الجهد الجماعي.

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية متضررة اليوم تضررا كبيرا من الذخائر غير المنفجرة نتيجة تعرضها للقصف الجوي الشديد الكثافة خلال حرب الهند الصينية، وخاصة بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٣. فخلال تلك الفترة شُنَّت أكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ مهمة للقصف، ألقت بأكثر من مليوني طن من القنابل على هذا البلد الصغير الذي لا يتجاوز عدد سكانه ٤,٥ مليون نسمة. وكان معظم القصف في شكل قنابل عنقودية مضادة للأفراد محشوة بـ ٦٧٠ من القنابل الصغيرة أو "بومبيز"، كما تعرف في لاوس، المقصود بها أن تنفجر عند الارتطام أو بعده بقليل. وعلى الرغم من أن مُصنعي تلك الذخائر كانوا يقدرون معدل الفشل في الانفجار بنسبة ١٠ في المائة، فمن المتفق عليه الآن بوجه عام أن المعدل الفعلي للفشل ربما بلغ ٣٠ في المائة. والمعارك البرية الواسعة التي دارت في العديد من المحافظات خلفت أيضا كميات هائلة من الذخائر غير المنفجرة، شملت قنابل الهاون وقنابل المدفعية، والألغام، والذخائر الصغيرة وغيرها من الأجهزة من مختلف المصادر، الأمر الذي يمنح شعب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الامتياز بأنه من أكثر الأمم تلوثا بالذخائر في العالم.

وبعد ٢٥ سنة من نهاية الحرب، لا يزال التلوث بالذخائر غير المنفجرة يؤثر على أكثر من ٥٠ في المائة من رقعة الأرض في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. فالقنابل الصغيرة يمكن أن توجد في كل مكان، في القرى والمدائن، وعلى امتداد الطرق، وعلى جوانب التلال، وفي الحدائق وفي حقول الأرز. وهي لا تختار ضحاياها بل تضربهم جميعا على قدم المساواة، بما في ذلك الأطفال، والنساء والمزارعون الذين ينتجون الكفاف.

وقد وضعت حكومة لاو برنامجا شاملا لمواجهة هذه المشكلة بجميع أبعادها الإنسانية والاجتماعية والبيئية. وفي إطار تكامل جهودنا، وضعنا برنامج لاو الوطني للذخائر غير المنفجرة، المعروف بـ "أوكسو لاو" (UXO Lao)، وهو يستهدف خفض عدد الضحايا من المدنيين بسبب الذخائر غير المنفجرة، وزيادة مسامة الأرض الصالحة لإنتاج الغذاء وللأنشطة الإنمائية الأخرى.

وتنقسم أنشطة برنامج "أوكسو لاو" (UXO Lao) إلى أربعة عناصر هامة، تشمل توعية المجتمع المحلي، والتدريب وبناء القدرات، والمسح، والتطهير. ويعمل البرنامج الآن بطاقته الكاملة في ٩ من بين ١٥ محافظة ملوثة بالذخائر غير المنفجرة، ولديه ٨٨٠ من الموظفين المحليين، يدعمهم ٣٢ من المستشارين الدوليين.

ووفقا للتقرير السنوي لعام ١٩٩٨، تخرج ٢٦٩ من الطلبة من مركز التدريب الوطني، وانضموا إلى من يعملون في الميدان حاليا؛ وتم تدمير ٨٧٥ ٦٧ وحدة من الذخائر عبر البلد، بما يفوق الهدف الذي كان محددا بـ ٠٠٠ ٤٥ وحدة. ومما له نفس الأهمية، أن أكثر من ٢٩٢ هكتارا من الأرض الزراعية والأرض المخصصة للتنمية قد تم تطهيرها من الذخائر غير المنفجرة. وهذا فاق بكثير الهدف السنوي الذي حدد بـ ٢٠٠ هكتار. وفيما يتعلَّق بأنشطة توعية المجتمع المحلي تمت زيارة نحو ٥٥٦ قرية، وأطلع أكثر من ٠٠٠ ١٦١ شخص على أخطار الذخائر غير المنفجرة؛ وزارت الأفرقة المتنقلة أيضا ٣٩٢ ١ قرية استجابة لطلبات الطوارئ.

ومن سوء الطالع، أنه على الرغم من التقدم المحرز، تم الإبلاغ عن ٨٩ حادثة تتصل بالذخائر غير المنفجرة خلال عام ١٩٩٨؛ أصيب فيها ٥٩ شخصا إصابات خطيرة وقتل ٣٠ شخصا. وخلال الأشهر الأولى من سنة ١٩٩٩، كان معدل الإصابات وعددها أعلى مما كانا عليه خلال نفس الفترة من سنة ١٩٩٨. وتعكس هذه الزيادة، في جملة أمور، تحسنا في آليات الإبلاغ عن الحوادث، وممارسة ضغط متزايد من أجل دخول أراض جديدة.

ولا يزال صندوق "أوكسو لاو" (UXO Lao) الاستئماني الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، يمثل القناة الرئيسية للمساهمات المقدمة لأعمال برنامج "أوكسو لاو" (UXO Lao). وخلال السنوات الثلاث الماضية كانت الجهات التي وفرت التمويل هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، والاتحاد الأوروبي، وحكومات استراليا، وألمانيا، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. وتلقى البرنامج أيضا دعما من بعض الشركاء الدوليين في مجال التنفيذ، من بينهم المنظمة الدولية للمعوقين، والفريق الاستشاري للألغام، والهيئة النرويجية لمساعدة الشعوب. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن تقديره الصادق لجميع المانحين على ما قدموه من مساعدة ودعم سخيين مكنّا صندوق "أوكسو لاو" (UXO Lao) الاستئماني من القيام بأنشطته.

والهدف التقريبي العام للتعبئة لسنة ٢٠٠٠ يبلغ أكثر من ١٣ مليون دولار، يتم الحصول عليها إما نقدا وإما في شكل مساهمات عينية.

ومع ذلك فإن الأموال المتاحة تربو قليلا على أربعة ملايين دولار. ولذلك يساورنا القلق الشديد إزاء هذا الانخفاض في المساهمات. ونظرا للعجز الحاصل في دعم المانحين، لا يزال مركز البرنامج محاطا بالغموض، ولن يتسنى مستقبلا الحفاظ على المستوى الحالي للعمليات. ولذلك فإننا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة سنواصل السعي جاهدين لتدبير التمويل الضروري للعمليات البرنامجية لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وفي هذا الصدد، نأمل مخلصين أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم الدعم والمساعدة لجهودنا الشاقة لتحقيق الأهداف المحددة في البرنامج.

وإذ نقف على أعتاب القرن الجديد، فلنكرس أنفسنا من جديد لأنشطة إزالة الألغام، كي نتيح للشعوب فرصة العيش في بيئة خالية من الشراك المادية والاجتماعية - الاقتصادية والنفسية التي تخلقها تلك الأسلحة القاتلة، ولنضمن لمن يعيشون الآن مهددين بخطر الألغام الأرضية فرصة للتمتع بوجود مثمر في كنف السلام. ونحن نؤمن بأننا لن نتمكن من إنجاز المهام الجسام التي تنتظرنا، إلا من خلال الجهود العالمية المنسقة والتعاون، مع قيام الأمم المتحدة بدور مركز التنسيق في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

السيد ليفرمور (كندا) (تكلم بالانكليزية): إن تقرير الأمين العام بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام يلقي الأضواء على التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، وعلى الاستراتيجيات اللازمة لمعالجة هذا الموضوع بطريقة شاملة. وتود كندا أن تُعرب عن تقديرها للأمين العام على تقديمه هذا التقرير الشامل الذي جاء في وقته.

ولقد أصبت بصدمة شديدة من هول مشكلة الألغام الأرضية وخطورتها، عندما قمت في أوائل هذا الشهر بزيارة نيكاراغوا التي هي أكثر دول الأمريكتين تضررا من هذه المشكلة. ولقد تحدثت الى أناس يعيشون في خوف حتى من الأرض التي يسيرون عليها. والتقيت بأشخاص نجوا من حوادث الألغام الأرضية. ورأيت قطعا من الأرض باتت غير صالحة للاستعمال بسبب الشك في وجود الألغام فيها. والمشاهد التي رأيتها في نيكاراغوا تتكرر في أحيان كثيرة جدا في الحالات اللاحقة للصراع في شتى أنحاء العالم. ففي كرواتيا، وكمبوديا، وموزامبيق، واليمن، وعشرات من الدول الأخرى، يتعين على المواطنين والمجتمعات مصارعة إرث الألغام الأرضية الفتاك أثناء محاولاتهم لإعادة بناء الحياة والمجتمعات المحلية بعد انقضاء وقت طويل على انتهاء الصراعات.

إلا أنني، في أثناء وجودي في نيكاراغوا وبالإضافة الى رؤيتي للآثار المدمرة الناجمة عن الألغام، شاهدت أيضا الأمل المتدفق من الجهود الدولية الرامية إلى معالجة آثار الألغام الأرضية. فمن خلال تعاون المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسة العسكرية ومنظمة

الدول الأمريكية، أمكن تطهير مئات الألوف من الأمتار المربعة من الأراضي في نيكاراغوا، ووضع برنامج عمل لإكمال هذه المهمة.

(تكلم بالفرنسية)

وقد خصصت كندا من خلال منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة وغير ذلك من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والترتيبات المؤسسية الأخرى، أكثر من مليون دولار لدعم أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في نيكاراغوا.

(تكلم بالانكليزية)

إن التزامنا بإزالة الألغام متعدد الأوجه. ففي أمريكا الجنوبية تدعم كندا عملية إزالة الألغام على امتداد الحدود المشتركة بين بيرو وإكوادور. وفي الشرق الأوسط، قدمت كندا المعدات والتدريب لبرنامج الأردن لإزالة الألغام. وفي أوروبا، تعهدت كندا بالتزامات كبرى لأجل إزالة الألغام في كرواتيا والبوسنة والهرسك، وكوسوفو. وفي أفريقيا، استثمرت كندا عدة ملايين من الدولارات في برنامج موزامبيق للإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي آسيا تواصل كندا التزامها الطويل الأمد بمساعدة كمبوديا على مواجهة مشكلتها المدمرة المتعلقة بالألغام.

ومنذ توقيع اتفاقية أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أنفقت كندا أكثر من عشرة ملايين دولار كندي لدعم عمليات إزالة الألغام. وقد كان دور الأمم المتحدة - أي دور دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - في تعبئة دعم المانحين وتنظيم البرامج في البلدان المتضررة من الألغام دورا مثيرا للإعجاب حقا.

وبطبيعة الحال، فإن تطهير الأراضي المزروعة بالألغام ما هو إلا جانب واحد من جوانب الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويتعين على الحكومات، إلى جانب المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، أن تتخذ إجراءات من أجل الحيلولة دون وقوع خسائر بشرية جديدة بسبب الألغام، ولتقديم المساعدة إلى الناجين من حوادث الألغام. وتشيد كندا بالدور القيادي الذي تؤديه منظمة الأمم المتحدة للطفولة فيما يختص بتوفير التوعية بخطر الألغام للمجموعات السكانية المعرضة للخطر، وفيما يختص بوضع مبادئ توجيهية دولية لزيادة الوعي العام بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. كما دعمت كندا برامج التوعية بالألغام في كل من أفغانستان، وأنغولا، والعراق، ولاوس، واليمن.

ونحن نسلم أيضا بأن المجتمع الدولي بأسره ملزم بتلبية احتياجات الناجين من حوادث الألغام الأرضية. والتزام كندا بمساعدة الضحايا هو التزام عالمي شامل، يتضمن تقديم الدعم للبرامج في كمبوديا وأفغانستان وأوغندا، فضلا عن التزام بعدة ملايين من الدولارات لبرنامج مساعدة الضحايا في أمريكا الوسطى التابع لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

ويتمثل جوهر المعالجة الناجحة لمشكلة الألغام الأرضية في وضع استراتيجيات عملية شاملة لمواجهة كل حالة. ونحن نتفق مع الأمين العام في قوله إن جوهر الإجراءات المتعلقة بالألغام يتمثل في بعثات التقييم والمسوح الوطنية الشاملة وغير ذلك من الأنشطة الإعلامية المتصلة بالألغام والتنسيق الفعال وإدارة المعلومات، وإجراء الأبحاث بشأن التكنولوجيات المتصلة بالألغام وتطوير مثل هذه التكنولوجيات. ولقد قدمنا، بوصفنا بلدا يقف في طليعة المجندين للمسوح الوطنية من المستوى الأول، التزامات بملايين عديدة من الدولارات للمسوح التي تجري في اليمن وموزامبيق.

(تكلم بالفرنسية)

وبالإضافة الى ذلك، تلتزم كندا بإحداث زيادة كمية ونوعية في المعلومات الأخرى التي ستعزز جهود الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونحن ندعم الاختبار النموذجي لأدوات إعلامية مخصصة لمساعدة الضحايا في أفغانستان وأحد المشاريع في شرق أفريقيا.

(تكلم بالانكليزية)

وفيما يخص التنسيق، تشدد كندا على الدور الهام الذي تؤديه دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، في مجال التنسيق وتحديد الأولويات. وقد ساعدت كندا على مدى السنتين الماضيتين، في تمويل بعض الأنشطة الأساسية لتلك الدائرة. وقد زودناها في هذه السنة بقاعدة بيانات ستمكن المانحين في الإجراءات المتعلقة بالألغام من الاتصال ببعضهم البعض بشأن ما يبذلونه من جهود بخصوص الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ولا تزال الدعوة تمثل عنصرا شديد الأهمية في الإجراءات المتعلقة بالألغام. فمن خلال تدابير من قبيل الدعوة المناصرة لفرض حظر شامل على الألغام المضادة للأفراد، يمكننا أن نساعد على ضمان عدم تفاقم مشكلة الألغام الأرضية. ونحن نشيد بأعمال المئات من المنظمات غير الحكومية التي يعمل الكثير منها تحت رعاية الحملة الدولية لخطر الألغام الأرضية، وهي منظمات تمثل فعلا قلب وروح الدعوة الدولية، كما أنها تواصل العمل على إضفاء طابع عالمي، قدر المستطاع، على معاهدة حظر الألغام الأرضية.

(تكلم بالفرنسية)

من بين أهم السبل الكفيلة بمنع تفاقم مشكلة الألغام الأرضية، تدمير مخزونات الألغام. وتشيد كندا بالدول التي دمرت جزئيا أو كليا مخزوناتها من الألغام، ونحن ندعو جميع الموقعين على اتفاقية أوتاوا الى استكمال الصورة النهائية لجدول زمني لتدمير ما لديهم من مخزونات. وتعمل كندا بالشراكة مع أوكرانيا لمساعدتها في تدمير ما لديها من ألغام مضادة للأفراد، ونحن نحث الدول الأخرى التي تملك الوسائل لتقديم مساعدة مماثلة كلما دعت الحاجة على أن تقوم بذلك.

(تكلم بالانكليزية)

وإذا أردنا إزالة الآثار المدمرة للألغام الأرضية، لا بد أن نواصل تقديم الدعم لمجموعة الأنشطة الكاملة التي تشكل جزءا من الإجراءات المتعلقة بالألغام. وبالنسبة للدول الـ ٨٩ الأطراف في اتفاقية أوتاوا، يعد تقديم المساعدة في الأنشطة الدولية المتصلة بالألغام التزاما. وتقدر كندا أيضا قيمة مساهمات الدول الأخرى التي لم تصادق بعد على الاتفاقية. ومع أننا نرحب ببيانات بعض الدول التي حنثت بقسمها بألا تنتج الألغام المضادة للأفراد أو تخزنها أو تستخدمها أو تنقلها، لا بد أن نكون على بينة من أن هدفنا النهائي هو القبول العالمي لحظر الألغام المضادة للأفراد حظرا تاما من خلال الامتثال لاتفاقية حظر الألغام الأرضية. وحتى يتسنى لنا تحقيق هذا الهدف، لا يمكن ضمان الأمن البشري للأفراد في أرجاء العالم في هذا المجال. ولذلك ينبغي أن يرمي هدفنا الجماعي الى زيادة عدد الدول التي صادقت على الاتفاقية، لكي يصل على الأقل إلى ١٠٠ قبل حلول ١ آذار/مارس ٢٠٠٠، الموافق للذكرى السنوية الأولى لدخول الاتفاقية حيز النفاذ.

وجنبا إلى جنب مع موضوع التصديق على الاتفاقية يأتي موضوع تنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا. ونتقدم بالتهنئة لحكومة موزامبيق لاستضافتها أول اجتماع للدول الأطراف حقق نجاحا باهرا في مابوتو في أيار/مايو من هذه السنة. ونتطلع بل ونتوقع انعقاد الاجتماع الثاني في السنة القادمة في جنيف. ولقد استهل بنجاح برنامج العمل فيما بين الدورات المنشأ بموجب الاتفاقية وسوف يعالج قضايا هامة من قبيل التكنولوجيا وتدمير المخزونات في الدورة القادمة في جنيف. ولكي يصبح هذا البرنامج فعالا، نحث جميع الدول الأطراف على تقديم معلومات كاملة وفي أوانها، وفقا لما هو مطلوب بموجب المادة ٧، وندعو جميع الدول التي لم تصادق بعد على الاتفاقية الى أن تقدم، على أساس تطوعي، المعلومات التي يرد وصف لها في المادة ٧.

وحينما أسافر داخل كندا أو خارجها، غالبا ما يوجه إليّ السؤال التالي: ما هو الفرق الذي أحدثته اتفاقية أوتاوا؟ الإجابة بسيطة: لقد قدمت الاتفاقية للمجتمع الدولي إطار عمل لاتخاذ إجراءات تتعلق بمشكلة الألغام، وغرست بذور الأمل في أن هذه القضية في طريقها إلى الحل. كما أن الاتفاقية وضعت أيضا معيارا دوليا. ولن تتمكن البلدان بعد اليوم من استخدام الألغام الأرضية دون عقاب. وتجري حاليا إزالة الألغام من الأراضي والتي زرعت فيها ثم إعادة تلك الأراضي إلى المجتمعات المحلية. وفي كرواتيا، أزيلت الألغام من ٥٠ في المائة من كافة الطرق الملغومة، والبنية الأساسية والمناطق المأهولة بالسكان. كما أن معدلات القتلى والجرحى آخذة في الانخفاض. وفي أفغانستان وكمبوديا، هبطت معدلات القتلى والجرحى بنسبة زهاء النصف فيما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٨.

ويتلقى الآن الباقون على الحياة بعد تعرضهم للألغام الأرضية، المزيد من الخدمات والمزيد من التقدير. وفي البوسنة والهرسك، تم إنشاء ٣٨ عيادة، تقدم مجموعة كاملة من الخدمات لضحايا الألغام الأرضية. ويدمر حاليا المخزونات من الألغام بمعدل يثير الإعجاب. ومنذ بداية عملية أوتاوا، دمر ما يزيد عن ١٤ مليون لغم.

ونحن لم نكسب المعركة بعد، ولكننا تمكنا عبر السنتين الماضيتين أو أكثر من إحراز قدر من التقدم في معالجة أزمة إنسانية حادة. وتتمثل تحديات المستقبل في المحافظة على هذا الزخم ومواصلة العمل معا بصورة بناءة. وتتسم قيادة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب

الأحمر، فضلا عن دعم كافة المنظمات الدولية، لهذه العملية بأهمية حاسمة. ونقدم للأمين العام تعاون كندا المستمر وتأييدنا المطلق لتحقيق عالم خال بحق من الألغام.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): للمرة السابعة على التوالي تدرس الجمعية العامة هذا البند الهام المعنون "تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام". وأغتنم فرصة المشاركة في هذه المناقشة لأعرب عن تقدير وفد بلادي للأمين العام، فتقريره لهذه الدورة يحتوي على معلومات وافية عن ما بذل من جهود للتخلص من الألغام التي يعاني منها ما يقرب من نصف الدول الأعضاء في هذه المنظمة، ومما ورد بالتقرير وتجدر الإشارة إليه على نحو خاص، الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد الذي عقد في شهر أيار/ مايو الماضي لأن هذا المؤتمر شكل معلما آخر في الجهود الدولية لإزالة الألغام الأرضية لما تشكله من خطر على حياة الناس، ولعواقبها الاجتماعية والاقتصادية المتعددة الأوجه. لهذه الأسباب ولسبب آخر يتصل بحرصنا على متابعة الجهود المتعددة الأطراف للتصدي لمشكلة الألغام، فقد شاركت بلادي في هذا الاجتماع ولكن بصفة مراقب، والسبب هو أنه لا زالت لدينا عدة تحفظات على الانضمام الى تلك الاتفاقية غايتها مزيد الفعالية وعدم قصرها على نوع معين من الألغام دون بقية الأنواع، والتي لا نرى من جانبنا ما يوجب هذه الانتقائية. ولأن الاتفاقية أغفلت شيئا هاما آخر وهو تحديد المسؤولية القانونية للدول الاستعمارية التي زرعت الألغام في أراضي دول أخرى. ونحن لا نزال مقتنعين بأن هذه المسائل يجب أن تعالج ضمن الاتفاقية إذا كان الغرض منها بالفعل هو تخليص العالم من هذا السلاح العشوائي ووضع حد نهائي لمن يتعرضون لأخطاره.

إن بلادي من بين الدول التي تُعاني من الألغام التي زرعتها دول أخرى، وقد بدأت معاناة الشعب الليبي من هذه المشكلة منذ ما يزيد على خمسين سنة. فخلال الحرب العالمية الثانية زرعت الجيوش المتحاربة آنذاك مساحات واسعة من الأراضي الليبية بالألغام وغيرها من مخلفات الحروب. وأكدت الدراسات التي جرت حتى الآن بأن عددها يتجاوز عشرات الملايين، فقد جاء في دراسة أعدها فريق من الخبراء تابع للأمم المتحدة، أنه خلال الحملات المختلفة على منطقة شمال أفريقيا قامت قوات الحلفاء والمحور ببث ملايين عديدة من الأجهزة المتفجرة أغلبها من الألغام وأن تقديرات تلك الأجهزة تتراوح ما بين خمسة الى تسعة عشر مليون لغم.

لقد رحلت القوات المنتصرة والمهزومة من بلادنا، ولكن الألغام والقنابل والمتفجرات التي زرعها وخزنها المتحاربون في أراضينا ظلت في مكانها مغطاة بطبقات من الرمال والأحجار تنفجر بين الحين والآخر، إما في وجه طفل بريء يلعب، أو إمرأة ترعى غنمها، أو تسعى لكسب قوتها، أو في وجه شيخ كبير ضل طريقه وهو عائد الى خيمته. فنجد أحدهم قد قطعت ساقه أو يده أو تلفت عيناه وقد فقد الكثير منهم حياتهم بالكامل. وتبين الوثائق الرسمية أن عدد المتضررين من تلك المتفجرات وصل الى أرقام كبيرة فقد ذكرت الدراسة الواردة في الوثيقة A/49/357 بأن عدد المتوفين من الألغام بلغ ٨٧٠ ٥ شخصا، وبلغ عدد المصابين بعاهات مستديمة ٩٣٥ ٤ شخصا. وتتطابق هذه الدراسة مع دراسة أخرى سابقة لها نشرت في الوثيقة A/38/383 حيث جاء فيها، أنه خلال العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قتلت المخلفات المتفجرة ٠٠٠ ٤ شخص من الليبيين، وأصابت الآلاف منهم، وأن معظم المتوفين والمصابين من الأطفال. وبالإضافة الى ذلك فقد نجم عن تفجر الألغام فقد الآلاف من الماشية، الأغنام والإبل، وعطل وجودها شق الطرق، وبناء خطوط السكة الحديدية، وعرقل استغلال الموارد الطبيعية، وحد من جهودنا في مقاومة التصحر، والتوسع في ميدان الاستصلاح الزراعي.

ويؤكد تقرير صدر عن الأمم المتحدة منذ خمس سنوات، أن حوالي ٢٧ في المائة من الأراضي الليبية الصالحة للزراعة مغطى بحقول الألغام، وأن أهم جزء من ذلك البلد وهو الشريط الساحلي تعرقلت تنميته بسبب ما يوجد به من ألغام. وأن وجود الألغام حال دون استغلال الموارد الطبيعية، خاصة استكشاف حقول النفط، وتنمية المستودعات الأرضية للحديد والجبس.

لقد وضعت بلادي عددا من الخطط للتصدي لهذه المشكلة وشمل ذلك برامج للتوعية، والتدريب على إزالة الألغام. وقد حققنا بعض التقدم، ولكن الممارسة العملية أبرزت لنا حقيقة هامة هي أن التخلص من الألغام بالإمكانيات الوطنية المتاحة تكتنفه مصاعب عديدة. فالأراضي الملغمة واسعة، والخبرة الليبية محدودة، ومما عرقل من جهودنا أنه لا تتوافر لدينا معلومات كافية عن مناطق الألغام، ولا نملك الخرائط الدالة على أماكن وجودها. وللتغلب على هذه المصاعب

فإننا في ليبيا مثل غيرنا من البلدان الأخرى نرحب بأية مساعدة تقدمها لنا الأمم المتحدة لإزالة الألغام من أراضينا.

ولكن لا بد من التذكير أنه مهما كان حجم هذه المساعدة، فإنها لن تكون بالقدر الذي يمكننا من التخلص من الكمية الهائلة من الألغام والمواد المتفجرة. وبالتالي تبرز الحقيقة التي ما فتئنا نذكر بها ونؤكد عليها، وهي أن البلدان التي زرعت ألغاما في أراضي دول أخرى تظل دائما هي المسؤول الأول عن إزالتها، وتقديم التعويض عما نجم عنها من خسائر وأضرار. إن هذا المبدأ أقرته منظمات دولية وإقليمية عديدة وأشير هنا إلى حركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الوحدة الأفريقية. وفوق ذلك هذه الجمعية ذاتها التي طلبت بموجب قرارها ٧١/٣٥ من الحكومات المسؤولة عن زرع الألغام، أن تضع تحت تصرف الدول المتأثرة، أنواع الألغام، والخرائط التي تبين مواقعها، وأيدت طلب تلك الدول بأن تعوضها عن الخسائر التي تكبدتها الدول التي قامت بزرع تلك الألغام. وكررت الجمعية العامة هذا الطلب في دورات أخرى فأكدت بموجب قراراتها ٢١٥/٣٧ و ١٦٢/٣٨ و ١٦٧/٣٩ على أن المسؤولية في إزالة مخلفات الحروب، ومنها الألغام، تقع على عاتق البلدان التي قامت بزرعها، وأن على هذه البلدان تقديم المعلومات الضرورية، والمساعدة الفنية لإزالة الألغام، وأن تدفع التعويضات عن الأضرار التي ترتبت عليها وتسديد تكلفة إزالتها وتدميرها.

في الدورة الماضية ومن على هذا المنبر أعلن وفد بلادي عن سروره البالغ بالاتفاق الذي توصلنا إليه مع إيطاليا في تموز/يوليه ١٩٩٨ بخصوص إزالة وتطهير الألغام التي زرعت في الأراضي الليبية خلال الحرب العالمية الثانية. ويسعدني إبلاغ هذه الدورة بأنه قد اتخذت إجراءات عملية لتنفيذ عدد من بنود ذلك الاتفاق ومنها المباشرة في إعداد الترتيبات المتعلقة بإعداد وتدريب الكوادر الليبية على إزالة الألغام، والبدء في إعداد الدراسات الفنية والهندسية لإنشاء مركز طبي لعلاج المصابين من جراء الألغام وتركيب الأطراف الصناعية لهم وإعادة تأهيلهم.

ونحن نؤكد من جديد على أن هذا الاتفاق مع إيطاليا يشكل تجربة إيجابية، نأمل أن يحذوها البلدان الآخران اللذان زرعا ألغاما في ليبيا عقب الحرب العالمية الثانية وهما ألمانيا وبريطانيا وأن تتعاونا مع السلطات الليبية لإنهاء هذه المشكلة من كافة جوانبها بما في ذلك توفير الخرائط الدالة على وجودها، وتقديم المساعدة الفنية لاكتشافها وتدميرها، وتعويض الشعب الليبي عن الأضرار التي لحقت به من جراء الألغام ولمدة تزيد على خمسة عقود.

مرة أخرى يثني وفد بلادي على جهود الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية المتخصصة للمساعدة في إزالة الألغام، ولكن ما يثير انشغالنا هو أن هذه الجهود تتركز حتى الآن على المشاكل الناجمة عن الألغام التي زرعت في ظروف معينة. فتقرير الأمين العام المقدم إلينا في هذه الدورة، رغم أنه تناول أنشطة الأمم المتحدة في إزالة الألغام من مناطق كثيرة في العالم إلا أنه مثله مثل التقارير السابقة لم يتناول ولو بإشارة عابرة ما تعانيه الدول التي زرعت بها ألغام قديمة. وقد سبق أن نبه وفد بلادي إلى ذلك القصور، ونأمل أن تصغي المنظمة إلى ندائنا بحيث تشمل المعالجة في المستقبل جميع الألغام قديمها وحديثها. فالألغام واحدة سواء بثت قديما أو زرعت حديثا فكلها تفتك بالبشر وتدمر الممتلكات. والألغام القديمة مثلها مثل الحديثة تعيق التوسع في ميدان الاستصلاح الزراعي وتحد من أوجه النشاط الاقتصادي.

وعموما فإن الألغام حديثها وقديمها تشكل عقبة كأداء أمام حماية البيئة والنهوض بالتنمية، علاوة على ما تسببه من مآس بشرية مؤلمة وأضرار مادية باهظة. وهذا تحد حقيقي يجب على المجتمع الدولي التصدي له بكل جدية وإلا فلن تزول مشكلة الألغام بالكامل، وستستمر فظائعها المرعبة تزعج خواطرنا وتشكل مصدر قلق وخطر بالغين لنا وللأجيال القادمة من بعدنا.

السيد دي بوفيه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يؤيد الوفد الفرنسي تماما البيان المقدم من الاتحاد الأوروبي. فمشروع القرار بشأن المساعدة في العمليات المتعلقة بالألغام، الذي قدمه ممثل فنلندا أثناء رئاسته الاتحاد الأوروبي يشهد على تفاني أعضاء الاتحاد الخمسة عشر في اتفاقية أوتاوا، وعلى إرادتهم للإسهام بنشاط في عالمية الاتفاقية واهتمامهم بأنسب الوسائل لتحقيق ذلك الهدف.

ومشروع القرار يبرز بوجه خاص التطورات الهامة المتعلقة بقضية التكنولوجيات التي تتاح لمجتمع إزالة الألغام الدولي، ويشير إلى أوجه النقص في المعدات المتوافرة للكشف عن الألغام وإزالتها، مما يعول عليه

ويمكن الحصول عليه ماليا. ولذا يعيد مشروع القرار المطالبة بتعزيز التعاون الدولي لسرعة تحسين التكنولوجيات اللازمة.

وهذا الجانب من جوانب النضال من أجل القضاء على بلاء الألغام الأرضية المضادة للأفراد يستحق اهتمامنا لسببين رئيسيين هما: التقدم التكنولوجي الذي هو السبيل الأساسي لإحراز تقدم حاسم في الميدان بشأن الأسلحة المنشورة بأعداد عائلة في مساحات شاسعة في ٦٠ بلدا؛ والتقدم العلمي المبشر بالخير الذي نراه اليوم في كل مكان. غير أن الحصر الواقعي لما يمكن عمله اليوم يوضح الطابع التقليدي للغاية للمعدات الأكثر استخداما، والانخفاض الكبير في مستوى الأمان للعاملين في إزالة الألغام والبطء الشديد في عمليات الإزالة.

ولذا يعيد الاتحاد الأوروبي مناشدته المزدوجة لكل من لديها الوسائل - من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة - كي تقدم للبلدان المنكوبة المساعدة التكنولوجية المناسبة وتعزز تنسيق جهود البحث والتطوير التي يرجح أن توفر طرائق تكنولوجية أكثر أمانا وفعالية وأقل تكلفة. ومن المناسب أيضا التشديد، كما يشدد مشروع القرار، على مقدار تعزيز هذا النوع من الجهود لو صاحبته أنشطة معيارية تكون عالمية بالفعل من حيث نطاقها التقني ومداها الجغرافي أيضا.

ومن بين لجان الخبراء الدائمة التي شكلت الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا في أيار/مايو الماضي في مابوتو ثمة لجنة عهد برئاستها إلى كمبوديا وفرنسا بصورة مشتركة حتى الاجتماع التالي للدول الأطراف، وهي مسؤولة عن تكنولوجيا إزالة الألغام. وتشمل ولايتها جوانب مختلفة أشير إليها بإيجاز قبل قليل، وهذا هو عبء مهمتها وأهميته.

وقد طلب إلى اللجنة الاجتماع في جنيف في المركز الإنساني الدولي لإزالة الألغام في كانون الأول/ديسمبر القادم ثم في أيار/مايو من العام التالي، وسوف تعمل أولا على وضع قائمة جرد شاملة وحاسمة لاحتياجات المستفيدين. وتعمد في وقت لاحق إلى استعراض التقنيات والتكنولوجيات الموجودة وتلك التي يجري التخطيط لها، حتى يمكن تزويد الدول الأطراف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بنتائج واقعية ومتوازنة عما يمكن وما ينبغي أن يقوم به المجتمع الدولي لإحراز تقدم حقيقي في هذا المجال الحساس المتعلق بالعمل الإنساني في إزالة الألغام.

ولذا فإن ولاية فريق الخبراء المعني بالتكنولوجيات ذات الصلة تتطلب تعبئة العديد من الأطراف في كانون الأول/ديسمبر القادم: أي تعبئة المسؤولين الرسميين في مراكز الإجراءات المتعلقة بالألغام، والأطراف الناشطة في المنظمات غير الحكومية المشاركة في هذه الأنشطة، والمنظمات الإقليمية، والذين يجمعون الأموال على الصعيد الدولي، والباحثين والمحللين، ومؤسسات الأبحاث والتنمية العامة والخاصة، والدول المسؤولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن جهود الأبحاث التي تصب في الاتجاهات التي أشير إليها من قبل. وأن مشاركة مختلف عناصر المجتمع الدولي هذه على أعلى مستويات المسؤولية والخبرة الفنية ستكون أساسية من أجل نجاح ذلك العمل.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): أود أن أعبر عن الشكر للأمين العام على التقرير الذي أعد حول التقدم المحرز في مجال المساعدة في إزالة الألغام والعمل على تعبئة الموارد لدعم صندوق الأمم المتحدة الائتماني للتبرعات، للمساعدة في إزالة الألغام والذي ساهم بشكل واضح في معالجة هذه القضية. ويكشف اهتمام الجمعية العامة بمتابعة هذا الموضوع منذ عام ١٩٩٣، والأهمية المتزايدة التي يوليها لها المجتمع الدولي ككل، مدى الإحساس بخطورة مشكلة الألغام التي تستوجب التعامل معها بشكل شامل يأخذ في الاعتبار كافة زوايا وأبعاد المشكلة.

وفي هذا الإطار، فإن مصر تؤيد الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال المساعدة في أنشطة الألغام سواء من خلال الصندوق الائتماني أو من خلال مركز خدمة إزالة الألغام، ونأمل أن يسهما بشكل جيد وفعال في حل التداعيات الملحة المتصلة بمشكلة الألغام من كافة جوانبها.

لقد أشار تقرير الأمين العام في الفقرة ١٥٠ إلى أن مستوى الاهتمام بأزمة الألغام الأرضية العالمية لا يزال مرتفعا، وإن محل اهتمام المساعدة الإنسانية الانمائية المقدمة من الحكومات المانحة والمنظمات المانحة تتجاذبه باستمرار قوى تحوله إلى اتجاهات جديدة. وإن كل أزمة إنسانية جديدة تجذب حتما اهتمام العالم وموارده بعيدا عن قضايا أخرى جديرة تتسم بنفس القدر

من الأهمية. واتصالا بهذا فإن مصر من منطلق كونها دولة متأثرة بمشكلة الألغام، فإنها تتفق كل الاتفاق مع ما ذكره الأمين العام في هذه الفقرة ومن ثم نؤكد على ضرورة إيلاء كافة المشاكل الخاصة بالألغام، الحديثة منها والقديمة، نفس مستوى الاهتمام والتعامل معها بشكل متواز وعادل.

ومن ناحية أخرى، فلقد لمسنا في تقرير الأمين العام الخاص بتقديم المساعدة في الإجراءات المتصلة بالألغام، تركيزه - أي التقرير - بشكل واضح على البعد الإنساني لمشكلة الألغام فقط، مع عدم إعطاء بقية أبعاد المشكلة والتي يتشابك بعضها بعضا في تكوين مشكلة الألغام الاهتمام الكافي، وأننا وإن كنا نتفق مع أهمية البعد الإنساني المتصل بمشكلة الألغام، إلا أننا نرى في نفس الوقت أهمية تناول باقي عناصر المشكلة من جوانبها التنموية والاقتصادية والديمغرافية والأمنية وحتى يتسنى لنا إيجاد حل شامل لمشكلة الألغام وليس مجرد تهدئتها بحلول غير شاملة. ولا يفوتني في هذا المعرض الإشارة إلى خلاصة تقرير الأمين العام الصادر عام ١٩٩٧ والذي تناول الإشارة إلى أن الوقت قد حان لتعريف مدى وحجم مشكلة الألغام مرة واحدة، وأن تقييما عالميا أكثر دقة لمشكلة الألغام أمر مطلوب، على أن يأخذ في الاعتبار أي هذا التقييم عدة عناصر من ضمنها السياسية والإنسانية والتنموية والاقتصادية وتلك المتصلة بالأمن.

أود أن أتطرق إلى مشكلة الألغام الأرضية في بلادي مصر، وهي مشكلة أساسها وجود قرابة ثلاثة وعشرين مليون لغم أرضي منتشرة على مساحة تزيد على مائتين وثمانية وثمانين ألف هكتار من الأراضي المصرية، الأمر الذي يعتبر عقبة كبيرة في سبيل تنمية هذه المناطق. إن الأغلبية العظمى من هذه الألغام يرجع تاريخها إلى معركة العلمين في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٢ حيث قامت الدول المتحاربة حينذاك بزراعتها.

إن السلطات المصرية تقوم بالفعل، وفي إطار إمكانياتها المالية، بتنفيذ خطة طموحة لتطهير الأرض المصرية من الألغام الأرضية التي زرعتها قوى دولية متناحرة أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد بدأ العمل وفقا لهذه الخطة منذ تموز/يوليه ١٩٩١ وحتى الآن. وفي هذا الإطار، أود أن أؤكد على النقاط التالية: أولا، أن تنفيذ هذه الخطة يلقي بأعباء مالية وفنية كبيرة لا ينبغي للحكومة المصرية أن تتحملها منفردة. وثانيا، أن هناك حاجة ملحة وعاجلة لقيام الدول التي نشرت الألغام في الأراضي المصرية للتقدم بمعلومات وخرائط دقيقة حول أماكن هذه الألغام فضلا عن تقديم المساعدة في عمليات إزالتها. وثالثا، أن تكلفة إزالة هذه الألغام قد ارتفعت نظرا لواقع أن كما كبيرا منها قد دفنت تحت طبقات سميكة من الرمال بسبب خاصية تحركات تلك الرمال في هذه المنطقة على مر السنين والتي أدت في الواقع إلى دفن تلك الألغام تحت سطح الأرض بعدة أمتار. ورابعا، أن وجود هذا الكم الهائل من الألغام على مساحات شاسعة يقف لا محالة أمام جهود الحكومة المصرية لاستخدام المصادر والموارد الطبيعية في هذه الأراضي والاستفادة منها ويعترض الجهود التنموية للحكومة المصرية في كل من الصحراء الغربية وفي سيناء. وخامسا، إن هذه الألغام، وبالرغم من أن معظمها عبارة عن خليط من الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتلك المضادة للدبابات والمركبات إلا أنها سببت وما زالت تسبب خسائر وعوائق بشرية لا يمكن للضمير الإنساني أن يتجاهلها.

لقد غاب عن تقرير الأمين العام الإشارة إلى مسؤولية الدول التي قامت بنشر الألغام في أراضي دول أخرى خلال فترات زمنية سابقة. كما غاب عن التقرير أيضا فكرة دعوة تلك الدول إلى تقديم مساعدات لإزالة الألغام التي تمت زراعتها. تلك الألغام التي مثلما قُلت تسببت في كوارث إنسانية وعقبات تنموية لا يمكن حصرها. وأن وفد مصر يأسف مرة أخرى لعدم تضمن التقرير لموضوع مسؤولية الدول التي قامت بنشر الألغام باعتبارها أحد أركان المشكلة ككل. وأؤكد في هذا الإطار، أن المسؤولية عن إزالة الألغام ليست مسؤولية الدول المعرضة وحدها وإنما هي مسؤولية الدول التي زرعت تلك الألغام في أراضي الغير، إضافة إلى كونها مسؤولية المجتمع الدولي ككل. وفي هذا السياق، نرحب بالرؤيا التي وردت في بيان وفد فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي حول مسؤولية هذه الأطراف التي زرعت الألغام في أراضي الغير.

لقد تطور مفهوم التعامل مع قضية إزالة الألغام منذ التوقيع على اتفاقية أوتاوا. وتم التعامل مع هذه القضية من منظور جديد يأخذ عدة اعتبارات إلى جانب جهود إزالة الألغام، منها إعادة التأهيل والتوعية، وهو الأمر الذي انعكس على القرار الذي يقدم في إطار هذا البند، حيث تم تغيير عنوان مشروع القرار في هذا الإطار من المساعدة في إزالة الألغام منذ الدورة الثالثة والخمسين، إلى تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وإننا وإن كنا لا نمانع في هذا التوجه الجديد، إلا أننا ما زلنا نرى أن

الاهتمام يجب أن يوجه في الأساس إلى عمليات إزالة الألغام، وذلك لوقف المزيد من الضحايا.

ولا بد هنا أن أشير إلى أن اتفاقية أوتاوا، على الرغم من الاستجابة الدولية السريعة للعديد من الدول للتوقيع والتصديق عليها، ومع تضامن بلادي مع الهدف الإنساني الذي يقف وراءها، إلا أن دولا عديدة أخرى، ومن ضمنها مصر، لديها تحفظات عديدة على هذه الاتفاقية تمت الإشارة إليها أمام محافل دولية كثيرة، وهو الأمر الذي يدعو إلى القيام بدراسة أشمل لموضوع الألغام في المحفل الدولي المخصص لهذا الغرض، وهو مؤتمر نزع السلاح.

وختاما، أود أن أتقدم بالشكر إلى قسم خدمة إزالة الألغام بإدارة عمليات حفظ السلام للمجهودات الجليلة التي يقوم بها في هذا المجال. ونؤكد في هذا الإطار استعداد مصر التام للتعاون مع الأمم المتحدة ممثلة في قسم خدمة إزالة الألغام في هذا الموضوع الهام.

السيد بخيت (السودان) (تكلم بالعربية): إن إزالة الألغام الأرضية للأفراد هي إحدى المكونات الأساسية لبناء السلم في فترة ما بعد انتهاء الصراع. وبالنظر إلى العدد الهائل من الألغام الأرضية المزروعة في العالم، والتكلفة الضخمة لإزالتها، فإن أثر الألغام الأرضية المضادة للأفراد يتعدى الخطر المباشر على الأفراد والممتلكات إلى قائمة عريضة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتضررة بالألغام.

وانطلاقا من ذلك، يؤيد السودان، بوصفه إحدى الدول الأفريقية المتأثرة بخطر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، كافة الجهود الدولية الرامية للقضاء على الألغام الأرضية في ظل الخطر الإنساني الذي تشكله على المدنيين. وكان السودان من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام الأرضية، وشارك في كافة المؤتمرات الدولية والإقليمية الهادفة للقضاء على هذا النوع الفتاك من السلاح. ويرحب وفد السودان في هذا الصدد بدخول الاتفاقية حيز النفاذ في ١١ آذار/ مارس ١٩٩٩، وبنتائج مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في مابوتو بموزامبيق في أيار/ مايو من هذا العام. وقد رحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوقيع السودان على الاتفاقية في قرارها المؤرخ ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩ حول عملية شريان الحياة في السودان، حيث ناشد هذا القرار الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم المساعدة اللازمة للسودان لإزالة الألغام.

وفي إطار الجهود المبذولة داخليا في السودان لتوعية الرأي العام المحلي بأبعاد قضية الألغام، والسعي للحصول على الدعم الداخلي والخارجي لنزع الألغام، قامت حكومة السودان بعقد عدد من الحلقات الدراسية والمؤتمرات، كما تم إنشاء لجنة وطنية لإزالة الألغام في عام ١٩٩٧، وضمت في عضويتها الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، حيث باشرت هذه اللجنة العديد من الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام، وحددت احتياجات السودان لإزالة الألغام وأعدت برامج شاملة للتوعية بخطرها، وظلت اللجنة منذ ذلك الوقت تناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة لدعم الجهود الوطنية لإزالة الألغام وتطوير المقدرات الوطنية في إزالة الألغام وإعادة تأهيل الضحايا، كما نشير هنا إلى نشاطات معهد دراسات الكوارث واللاجئين في الخرطوم، ومركز الأطراف الصناعية التابع لوزارة التخطيط الاجتماعي في السودان في هذا المجال. ولا يزال السودان يتطلع للدعم الدولي له في مجال المساعدات الفنية والتكنولوجيا المتقدمة في إزالة الألغام، وذلك في إطار الجهود المبذولة على المستوى الوطني لإعادة الاستقرار والأمن للسكان المدنيين.

لقد أشار تقرير وحدة الأمم المتحدة للألغام الأرضية المضادة للأفراد الصادر في نيسان/أبريل من هذا العام، إلى أن إدارة الشؤون الإنسانية قد استجابت لطلب حكومة السودان للمساعدة في إزالة الألغام الأرضية في السودان، حيث قامت الإدارة بإجراء مسوحات في عام ١٩٩٧، وأعدت تقريرا عن الألغام الأرضية في السودان يعكس حجم التمويل الذي يحتاجه السودان لإزالة هذه الألغام. إلا أن التقرير أشار، بكل أسف، إلى عجز التمويل الدولي اللازم لتنفيذ البرامج الوطنية في إزالة الألغام بعدم تمكن الإدارة من الحصول على التمويل اللازم المطلوب لتغطية أنشطة إزالة الألغام في السودان.

إن السودان، وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام بوصفها مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام داخل منظومة الأمم المتحدة، والتي عكسها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الوارد في الوثيقة A/54/445، والذي أشار إلى أنشطة بعض الوكالات كمنظمة الأمم المتحدة للطفولة والصليب الأحمر في السودان، يحدوه الأمل في استمرار هذه الأجهزة في

جهودها لحشد التمويل اللازم للمساعدة في برامج التوعية بخطر الألغام وبرامج مساعدة الضحايا في السودان.

إننا، وبصفتنا دولة موقعة على الاتفاقية الدولية للألغام الأرضية، نأمل أن تحظى جميع الدول الموقعة على الاتفاقية بمعاملة متساوية عندما يتعلق الأمر بالمساعدات لإزالة الألغام، وذلك بعدم التركيز على مناطق جغرافية معينة دون أخرى. كما نناشد تقديم المساعدات الدولية لضمان وصول المواد والمعدات، والتكنولوجيا، والموارد المالية اللازمة لإزالة الألغام في البلدان المتضررة.

السيد سانتوس (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالتهنئة إلى الرئيس على الطريقة الممتازة التي يدير بها شؤون الجمعية العامة.

إن وفدي يشيد بإدراج البند ٣٥ في جدول أعمال الجمعية العامة، وهو البند المعنون "تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام"، الذي توليه حكومتي أهمية كبيرة.

لقد درس وفد بلدي باهتمام بالغ تقرير الأمين العام (A/54/445) ويعتبر الوثيقة متوازنة ومثقّفة.

إن الألغام الأرضية مسؤولة عن عدد كبير من الإصابات وعن معاناة مدنيين أبرياء، وعلى وجه الخصوص في البلدان المتأثرة بالصراعات الداخلية. والاستخدام العشوائي الواسع النطاق للألغام الأرضية أصبح من الملامح المميزة إلى حد كبير للبلدان التي تمر بحالات صراع. والألغام الأرضية تمثل عقبات خطيرة أمام الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إنها تعرقل اندماج وعودة مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين إلى أراضيهم الخصبة، وتتسبب في تدهور اقتصادي وبيئي ونفسي.

نتيجة لسنوات طويلة من الصراع في موزامبيق، زرع حوالي مليونين من الألغام الأرضية. ومعظمها ليست لها أنظمة خرائط واضحة. وحتى في تلك المناطق التي بها حقول ألغام مرسومة على خرائط، فإن الكوارث الطبيعية مثل الأمطار الغزيرة والفيضانات حركت عددا كبيرا من الألغام الأرضية من مواقعها الأصلية، ومعوقة بالتالي جهود إزالة الألغام التي تقوم بها حكومة بلدي بمساعدة المجتمع الدولي. وبصرف النظر عن المصاعب التي نواجهها في تنفيذ مختلف البرامج والأنشطة الميدانية، لا تزال حكومة بلدي ملتزمة التزاما تاما بتكريس اهتمام كاف لمسألة الألغام الأرضية.

إن تعزيز ودعم القدرة الوطنية للبلدان المتأثرة لهما أهمية قصوى في الكفاح ضد الألغام الأرضية. وفي هذا الإطار حولت حكومة بلدي اللجنة الوطنية لإزالة الألغام إلى المعهد الوطني لإزالة الألغام. وهذا التحرك يراد به إعطاء المؤسسة الجديدة الاستقلال الذاتي الضروري، والمرونة والفعالية وكفالة التفاعل الأفضل مع شركائنا التعاونيين في برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام.

والتزام حكومة بلدي بالقضاء على وبال الألغام الأرضية لا يرقى إليه الشك وقد أدى بنا إلى أن نستضيف في مابوتو الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية الألغام المضادة للأفراد. واعتمد ذلك الاجتماع إعلان مابوتو، الذي يحتوي على مبادئ توجيهية سياسية وتوصيات للقضاء على الألغام الأرضية في جميع أنحاء العالم. ونحن نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يبقي على الزخم الذي تشكل في مابوتو عن طريق اشتراكه اشتراكا كاملا في العمل الذي يجري القيام به فيما بين الدورات في جنيف.

يود وفد بلدي أن يؤكد أنه ما من حكومة، أو وكالة دولية أو منظمة غير حكومية لها القدرة في حد ذاتها للتعامل بمفردها مع مشكلة الألغام الأرضية. وعلاوة على ذلك ليست هناك إصلاحات سريعة أو حلول منفردة للمشاكل الإنسانية التي تسببها الألغام الأرضية. ولتحقيق نتائج ملموسة في الكفاح ضد هذه الأسلحة البغيضة، علينا أن نعمل معا.

إن الهدف النهائي لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام هو القضاء التام على الألغام الأرضية من فوق كوكبنا. ولتحقيق هذا الهدف، نحن بحاجة إلى مجموعة شاملة من الإجراءات التي يمكن أن توضع وفق احتياجات كل بلد متأثر بالألغام وظروفه الخاصة. ونحن نرى، أن هذه المجموعة من الإجراءات تتضمن: التوعية بالألغام وزيادة إدراك الأطفال، والنساء، وكبار السن والمجتمعات بمخاطر الألغام الأرضية؛ وإجراء مسوحات منتظمة للوقوف على مدى المشكلة في البلدان المتأثرة بشكل خطير؛ وإزالة الألغام في المناطق ذات الأولوية التي لها قيمة اقتصادية واجتماعية هامة، بما في ذلك توفير المعدات، والدعم المالي والتدريب للعاملين في مجال إزالة الألغام من البلد

المضيف، وبالتالي تعزيز القدرة الوطنية على إزالة الألغام، والمساعدة الطبية، والاجتماعية والنفسية لإعادة تأهيل وإعادة إدماج ضحايا الألغام الأرضية.

إن النجاح الحقيقي في هذا الكفاح لا يُقاس بالعدد الإجمالي للألغام الأرضية المُزالة من الأرض فحسب، وإنما أيضا بتحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية في البلدان المتأثرة بالألغام. وفي موزامبيق، على سبيل المثال، أزلنا ٦ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق وآلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية أعيدت زراعتها، مما أتاح للمشردين واللاجئين العودة إلى ديارهم واستئناف حياتهم الطبيعية.

ولتحقيق الأهداف المتوخاة لاتفاقية الألغام المضادة للأفراد، فإن التعاون والمساعدة الدوليين أمران أساسيان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز ويدعم المراكز التي تعمل على إزالة الألغام في البلدان المتأثرة من أجل تمكين الجماهير ومعالجة مشاكلهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان المحتاجة على وضع وحفظ قاعدة بيانات خاصة بالألغام الأرضية، وبرامج إزالة الألغام والجهود الرامية إلى مساعدة الضحايا في أنحاء العالم.

وهذه الخطوات، بالاقتران بالبُعد الإنساني العالمي للإجراءات المتعلقة بالألغام، تشكل نهجا واقعيا نحو القضاء على تهديد الألغام الأرضية في أنحاء العالم بحلول عام ٢٠١٠ على النحو المتصور في الاتفاقية. وهذا تحد ملموس يحظى بأقوى دعم من الدول الموقّعة على الاتفاقية وعددها ١٣٦ والدول المصدقة عليها وعددها ٨٩ دولة.

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي بأن أؤكد أننا، إذ نتعامل مع مسألة الألغام الأرضية وقوتها المدمرة، علينا أن نتأمل بعمق في أفضل طريقة للقضاء على وبال الألغام المضادة للأفراد. ويجب علينا أن نعزز التحالف بين الدول والمجتمع المدني، مجمعين بالتالي مهاراتنا في هذه المعركة الكبيرة ضد الألغام الأرضية.

وأخيرا، نأمل مخلصين أن يسفر إدراكنا وعملنا المتزايدين بشأن مسألة الألغام المضادة للأفراد على مختلف المستويات، بما في ذلك مجلس الأمن، عن اتخاذ إجراءات محددة تخفف معاناة الأطفال والنساء وكبار السن الأبرياء في جميع أنحاء العالم، وكلما عملنا بسرعة، أنقذنا المزيد من الأرواح وحققنا المزيد من الازدهار للأجيال الحالية والمستقبلة.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري وفد بلدي العميق للأمين العام وسائر أعضاء الأمانة العامة للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص إدارة عمليات حفظ السلام ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، وأيضا جميع البلدان والمنظمات غير الحكومية التي اتخذت مبادرات وبذلت جهودا لتحقيق التقدم في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام.

إن الألغام الأرضية المضادة للأفراد من أهم المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم. حتى الآن، عند نهاية القرن، هناك أكثر من ١١٠ ملايين من الألغام الأرضية لا تزال موجودة في الأرض في حوالي ٧٠ بلدا، حيث تفرض خطرا مستمرا على الأطفال الأبرياء الذين يلعبون على الأرض والعمال الزراعيين الذين يعملون بكد في الحقول، وعلى الموظفين العاملين في مجالي الحفاظ على السلم والمساعدة الإنسانية.

وفي ضوء الطبيعة غير الإنسانية للألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي تتسبب في المعاناة الإنسانية بأكثر الأساليب عشوائية ووحشية، فإنه يجب معالجة المشاكل الناجمة عنها بوصفها تهديدا لحياة البشر، وبقائهم، وكرامتهم. وهذا هو مفهوم الأمن البشري الذي يشكل شاغلا عميقا للسيد أوبوشي، رئيس وزراء اليابان. وأشعر أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل في تعاون وعلى نحو دؤوب لعلاج مسألة الألغام الأرضية من وجهة نظر كفالة الأمن البشري.

فهذه النبائط لا تقضي على الأرواح فحسب، بل تظل عقبة خطيرة في سبيل إعادة التعمير وتحقيق التنمية أثناء عملية بناء الأمة بعد انتهاء الصراع، لأن الوجود الفعلي أو المتوقع للألغام الأرضية المضادة للأفراد يعني القضاء على إمكانية الحصول على الموارد والخدمات التي نحتاج إليها أشد الاحتياج. وحتى إذا اعتبرنا أنه لن يجري زرع ألغام أرضية جديدة، فمن المقدر أن القضاء الكامل على الألغام الموجودة بالسرعة الحالية، وهي تطهير ١٠٠ ٠٠٠ لغم كل عام، سيستغرق عقودا كثيرة. وبالنسبة لتكلفة إزالة الألغام، فإنه رغم إمكان الحصول على اللغم الأرضي مقابل ٣ دولارات، فإن إزالته تكلّف المجتمع الدولي بين ٣٠٠ و ١ ٠٠٠ دولار. وهذه حالة لا تحتمل.

وفي السنوات القليلة الماضية، أحرز المجتمع الدولي تقدما كبيرا في مكافحة شرور الألغام الأرضية عن طريق إنشاء إطار قانوني دولي. وأشير بطبيعة الحال إلى اتفاقية حظر استخدام وتخزين، وإنتاج، ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، التي أبرمت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ودخلت حيز النفاذ في آذار/مارس الماضي، بعد أقل من مرور سنة ونصف على إبرامها. وقد وقّعت على الاتفاقية أكثر من ١٣٠ دولة وصدقت عليها أكثر من ٨٥ دولة، منها اليابان. وعقدنا الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية في أيار/مايو الماضي في مابوتو، حيث أصدرنا إعلانا يؤكد من جديد التزامنا الثابت بالقضاء الكامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأود أن أحث البلدان غير الموقّعة على أن تصبح أطرافا في المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

وقد قدمت اليابان المساعدات المتعلقة بالألغام طيلة أكثر من ١٠ سنوات. وكان مؤتمر طوكيو المعني بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، المنعقد في آذار/مارس ١٩٩٧، أول محاولة لتناول الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام بصورة شاملة وتقديم المساعدة إلى الضحايا. وحدد المشاركون ثلاثة مجالات هامة يجب تدعيم الجهود الدولية بشأنها؛ أولا، إزالة الألغام عن طريق الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات؛ وثانيا، استحداث تكنولوجيا جديدة للكشف عن الألغام وإزالتها؛ وثالثا، تقديم المساعدة إلى ضحايا الألغام. ويجسد كل مجال من هذه المجالات الثلاثة مفهوما جوهريا يشكل أساس الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وفي مؤتمر التوقيع الذي عقد في أوتاوا في عام ١٩٩٧، اقترح السيد أوبوشي، وزير الخارجية في ذلك الحين، أن نضع هدفا، وهو "عدم وجود ضحايا"، واعتمدت هذه الفكرة في إعلان مابوتو من جانب الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا. والمساعدة التي قدمتها اليابان لتحقيق هذا الهدف ترتكز على ثلاثة مبادئ.

المبدأ الأول، الملكية. وهذا هو المبدأ الذي تضطلع بمقتضاه البلدان المتأثرة بالألغام بدور أساسي في أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام. ولهذا الغرض، يكون من المهم أن تساعد الأطراف المانحة البلدان المتأثرة بالألغام على إنشاء هياكل محلية للإجراءات المتعلقة بالألغام، مع التأكيد على بناء القدرات. وعلى سبيل المثال، فإن اليابان، من جانبها تدعم إنشاء مراكز للأعمال المتعلقة بالألغام في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وكمبوديا. وتضطلع مراكز للأعمال المتعلقة بالألغام في هذه البلدان بدور هام بوصفها بؤرة محلية لإنشاء وتطوير القدرات الوطنية لإزالة الألغام، والتوعية من الألغام، وتقديم المساعدة لضحاياها. ويراود اليابان الأمل المخلص في أن يثبت نجاح مركزي الأعمال المتعلقة بالألغام، اللذين أنشئا مؤخرا، بمساعدتنا المالية، في تشاد وتايلند.

والمبدأ الثاني يقوم على الشراكة. فمن الضروري للبلدان المانحة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، المشاركة في الأعمال المتعلقة بالألغام، أن تنسق أنشطتها. وبالتالي، فمن المهم أن يجري التنسيق من خلال منظومة الأمم المتحدة، وتود اليابان أن تؤكد الدور الهام الذي تضطلع به دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، بوصفها بؤرة التنسيق وتشاطر المعلومات عن الإجراءات المتعلقة بالألغام من جانب وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية المعنية في جميع أنحاء العالم.

والمبدأ الثالث، يقوم على الأمن البشري، وهو موضوع تناولته من قبل، ويشير إلى جميع الجهود الرامية إلى كفالة بقاء البشر، ورفاههم، وكرامتهم. ومن الواضح أنه يجب معالجة مشكلة الألغام الأرضية بوصفها تهديدا للأمن البشري.

والمساعدة المالية التي تقدمها اليابان من خلال المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقنوات الثنائية تصل إلى أكثر من ٤٠ مليون دولار إلى الآن. وتتضمن الإنفاق على مشروع أفغانستان ومشروع إزالة الألغام في بيرو اللذين يديرهما مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الترتيب، وصندوق مركز كمبوديا للإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني الطوعي للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، وتديره دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، وغيرها من المؤسسات، مثل منظمة الدول الأمريكية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. ومن خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الطوعي، تساعد اليابان الإجراءات المتعلقة بالألغام في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وأنغولا، ولاوس، والصين، وكمبوديا، ونيكاراغوا، وتايلند، وأذربيجان، وتشاد، وغواتيمالا، في تشاور وثيق مع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام. وتبحث اليابان الآن عن إمكان المساعدة في

الإجراءات المتعلقة بالألغام في إكوادور. وفي مؤتمر التوقيع في أوتاوا، أعلن السيد أوبوشي، وزير الخارجية آنذاك، أن اليابان ستسهم بـ ١٠ مليارات ين، أي حوالي ٨٠ مليون دولار، في هذا المجال، خلال مدة خمس سنوات بدأت في عام ١٩٩٨، لكي تحقق هدف "عدم وجود ضحايا".

وبإيجاز، فإن موقف اليابان إزاء مسألة المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام يرتكز على المبادئ الثلاثة، وهي الملكية، أي تعزيز جهود نفس البلدان المتأثرة بالألغام؛ والشراكة، أي تعزيز تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية؛ والأمن البشري، أي تعزيز بقاء جميع الأفراد، ورفاههم، وكرامتهم. ولما كنا نكرس جميع جهودنا في هذا المجال لرفاه جميع الأفراد، فمن الطبيعي أن نضع لأنفسنا هدف "عدم وجود ضحايا".

وختاما، أود أن أؤكد من جديد أن اليابان ستبذل قصارى جهدها لتوفير الموارد المالية، والتكنولوجية، والإنسانية اللازمة لكي تكفل نجاح الجهود الدولية في تحقيق هدف "عدم وجود ضحايا".

السيد وانغ لي (الصين) (تكلم بالصينية): تفهم الصين الشواغل الإنسانية للمجتمع الدولي إزاء القتل والتشويه العشوائي للمدنيين الأبرياء جراء الألغام الأرضية، وتؤيد الجهود الإنسانية في هذا الصدد. وتعلّق حكومة الصين أهمية كبيرة على مسألة القتل والتشويه العشوائي للمدنيين جراء الألغام الأرضية، وتؤيد التنظيم الواجب والمعقول لاستخدام الألغام الأرضية.

منذ عام ١٩٩٢، اضطلعت حكومة الصين بنشاطين لإزالة الألغام على نطاق واسع في منطقتي حدود مقاطعتي يونان وغوانشي. وطبقا للإحصائيات غير الكاملة، جرت إزالة أكثر من ٢,٢ ملايين من الألغام الأرضية والمعدات التي لم تنفجر، ودمر أكثر من ٧ ملايين طن من المعدات التي لم تنفجر، وتم تطهير مساحة ٢٤٠ كيلومترا مربعا من الألغام الأرضية، وفتح أكثر من ١٧٠ طريقا وميناء في مناطق الحدود. واستصلح أكثر من ٦٠ ٠٠٠ ايكر من الأراضي الصالحة للزراعة، والأراضي العشباء، والغابات، والجبال.

تُدعم الحكومة الصينية بقوة الأنشطة الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام وتشارك فيها، ولديها قدرات لتقديم المساعدات إلى البلدان المتأثرة بالألغام. وفي هذا العام سوف يوجد ٥٢ متدربا من البلدان المتأثرة بالألغام، وسيأتي عدد من موظفي وكالات الأمم المتحدة إلى الصين لحضور حلقات العمل التدريبية التي تنظمها الصين بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. وتعقد الآن أول حلقة عمل منها.

والصين، حتى بوصفها بلدا ناميا، لديها القدرة على الانضمام إلى جهود المجتمع الدولي لمواصلة تنفيذ المساعدات الدولية في الأعمال المتعلقة بالألغام وفتح الأراضي الأكثر سلاما وأمنا بالنسبة للبلدان المتأثرة بالألغام.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعلق الاتحاد الروسي تقليديا أهمية كبرى على سلسلة المشاكل المحيطة بتطهير الألغام، وعلى تعبئة جهود المجتمع الدولي للتغلب على الآثار السلبية لحظر الألغام - الذي يعيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي للدول المتأثرة بالصراعات - وعلى إيجاد حل للمشاكل الإنسانية الملحة.

ويمكننا بوضوح رؤية الجانب الإنساني من القضية الخطيرة المتعلقة بالألغام، ونرى أن التعاون الدولي في مجال تطهير الألغام جزء هام من حل المهمة المعقدة لحسم ما بعد الصراعات. ونحن نفهم جيدا معاناة الناس في جميع أركان العالم الذين وقعوا ضحية الألغام، لأننا في الواقع لدينا معرفة مباشرة بهذه المشكلة. فسنويا تكتشف في أراضي روسيا أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الألغام التي لم تنفجر وتدمر، وتتجاوز التكاليف المباشرة لتلك العمليات ٢٥ مليونا من الدولارات سنويا.

ونحن نوافق على فرض حظر على إنتاج واستخدام وتكديس ونقل الألغام المضادة للأفراد كهدف نهائي لجهود دولية متفق عليها. ويحبذ الاتحاد الروسي التقدم التدريجي نحو هذا الهدف عن طريق عدد من مراحل بينية يتفق عليها، بما في ذلك إيجاد بدائل صالحة لهذا النوع من الأسلحة الدفاعية. وفي هذه المرحلة ننظر، كهدف هام بصفة خاصة، إلى توفير أوسع مساهمة ممكنة من أعضاء المجتمع الدولي في البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المعنية بالأسلحة غير الإنسانية لعام ١٩٨٠، والالتزام الثابت بالقوانين والمعايير التي أدخلتها. وأساس هذه الوثيقة توازن مكيف بحرص مع مصالح

الدول التي تراعي إمكاناتها الحقيقية ومصالح أمنها ودفاعها عن ذاتها. ونأمل أن نتمكن في المستقبل القريب جدا من التحديد القانوني لمشاركتنا في البروتوكول.

ونحن مقتنعون بإلحاح مشكلة الارتقاء بجهود المجتمع الدولي للاستفادة بصورة أتم من إمكانات الدول والأمم المتحدة في تطهير الألغام في مناطق الصراعات الإقليمية. وفي ضوء ما تقدم، نرى أن من المهم بنفس القدر مسألة تحسين التقارب بين أنشطة مختلف أجهزة الأمم المتحدة والاستفادة بالكامل لمعرفتها ومواردها. وإجمالا، فمن رأينا أنه توجد أسباب جيدة لجعل الأمم المتحدة تلعب دورا قياديا في تنسيق المساعدات التقنية وفي تنظيم الإمكانات الوطنية لتطهير الألغام. كما أننا نأمل في إضافات حقيقية في المستقبل القريب جدا على الصندوق الاستئماني التطوعي لتقديم المساعدات في تطهير الألغام الذي أنشأه الأمين العام.

وبالنسبة لروسيا، فإن مسائل التفاعل مع الأمم المتحدة وتبادل التجارب وتلقي المساعدات التقنية والمالية والمادية ذات أهمية حقيقية وعملية جدا. وبصفة خاصة، فإننا نشير إلى حقيقة أنه أثناء تنفيذ عمليات حفظ السلام على أراضي كمنولث الدول المستقلة، يجري حسم قضايا معقدة ومكلفة تتعلق بمواقع تطهير الألغام وغاياتها.

وإن روسيا مستعدة، على نطاق متزايد، للقيام بدور نشط في تقديم المساعدات في تطهير الألغام على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف إلى البلدان المحتاجة إليها. ولقد اكتسبنا خبرة علمية وتقنية وصناعية مدهشة في مجال تطهير الألغام يمكن الاستفادة منها في البرامج الدولية المستقبلية في هذا المجال.

السيد كاستيليون دوارتي (نيكاراغوا) (تكلم بالاسبانية): أتشرف بأخذ الكلمة نيابة عن بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية.

وفي المقام الأول، نود أن نشكر الأمين العام على تقريره عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (الوثيقة A/54/445)، الذي يتضمن معلومات هامة عن أنشطة تطهير الألغام الجارية في مختلف أجزاء العالم.

وعمليات تطهير الألغام في أمريكا الوسطى مهمة إنسانية ذات أعظم أهمية للمنطقة باعتبار أنه زرعت هناك عشوائيا آلاف الألغام المضادة للأفراد وغيرها من الأدوات المتفجرة على مدى العقد الماضي. وتعد هذه الأسلحة المنتج معظمها صناعيا بمثابة أفخاخ للموت للسكان الريفيين. فقد تسببت الألغام المضادة للأفراد في خسائر في الأرواح البشرية والثروة الحيوانية، والحيوانات الأليفة، ومثلت تهديدا دائما للسكان المدنيين. لقد منعت الاستفادة من الأراضي الشاسعة الخصبة في الزراعة مما أعاق التنمية عامة وجعل زيادة فرص العمل محدودة.

وبسبب حقيقة أن الألغام كانت في كثير من الحالات تزرع بدون أية خطة وأن الإعصار ميتش والفيضانات التي نتجت عنه عام ١٩٩٨ أدت إلى إعادة توزيعها على مواقع وحقول زراعية جديدة، أصبحت مهمة تطهير الألغام ملحة أكثر من أي وقت مضي، مما يجعل العملية أكثر خطورة وكلفة.

وكان إنتاج هذه الألغام رخيصا بشكل لا يصدق، ما يقرب من دولار واحد لكل لغم، مما مكّن من الحصول السهل على أسلحة الحرب هذه من قبل أطراف المنازعات التي زرعتها، بما في ذلك بصورة عشوائية في مناطق الحدود مع البلدان المجاورة التي لا دور لها في الصراع. وهذا هو الوضع، على سبيل المثال، في الأراضي الملغمة في هندوراس وكوستاريكا. وبخلاف تكاليف الإنتاج، فإن تكاليف إزالة الألغام ونزع فتيلها تزيد على ألف دولار للغم الواحد، دون الأخذ في الحسبان التكاليف البشرية والاجتماعية والبيئية الناتجة عن كل لغم.

حيث أن إزالة الألغام أمر ملح وهام بالنسبة إلى شعوب أمريكا الوسطى، وفرت منظمة الدول الأمريكية في عام ١٩٩١، بناء على طلب البلدان المتضررة - كوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس - الدعم لأنشطة إزالة الألغام الجارية في هذه البلدان. فبفضل المنظمة - وبتنسيق وإشراف من مركز النهوض بالديمقراطية وبمساعدة تقنية من مجلس الدفاع الأمريكي - أمكن استحداث برنامج لدعم الجهود التي تبذل في أمريكا الوسطى في مجال إزالة الألغام.

ويتضمن هذا البرنامج مشاركة متسقة لعدة عناصر هي: البلدان المانحة مصدر الموارد؛ والبلدان المساهمة الأعضاء في المنظمة التي توفر تكنولوجيا متخصصة

لإزالة الألغام، والبلدان المستفيدة وهي في حالة أمريكا الوسطى، غواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس، وهي تكنولوجيا توفر بمساعدة من البلدان الأخرى، فريق الخبراء: من الشبان المخلصين المنضبطين والشجعان الذين يخاطرون بأرواحهم وهم يؤدون عملهم الدقيق والخطير. وفي الآونة الأخيرة، بدأ استخدام الكلاب المدربة وبخاصة في مجال اكتشاف المتفجرات عن طريق الشم في منطقة ما. ويتضمن هذا البرنامج أيضا وضع إشارات والحد من المخاطر.

ومن اللائق أن نشكر البلدان التي تسهم في برنامج أمريكا الوسطى لإزالة الألغام. ونذكر البعض منها مثل الأرجنتين، وأوروغواي، والبرازيل، وبيرو، والسلفادور، وشيلي، وفنزويلا، وكندا، وكولومبيا، والولايات المتحدة الأمريكية، الأعضاء في المنظمة، والبعض الآخر مثل الاتحاد الروسي، واسبانيا، وألمانيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وهولندا، واليابان، والتي لديها مركز المراقب الدائم في المنظمة. وقد وفرت أيضا الدانمرك والنرويج مساعدة خاصة.

والسلفادور من بين البلدان الأخرى التي عانت من استخدام الألغام المضادة للأفراد. وقد شرعت حكومتها، تحت إشراف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في برنامج لإزالة الألغام مع استخدام فريق من الخبراء يشترك في تكوينه أفراد من القوات المسلحة في السلفادور ومحاربون قدامى من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وهم قد اضطلعوا بمجموعة متنوعة من برامج إزالة الألغام. ونحن نشيد بالتعاون بين الأعداء السابقين في هذه العمليات.

تتسبب الألغام المضادة للأفراد في أضرار لا لزوم لها. ونحن نعتقد أننا لسنا في حاجة إلى أن ندلل على العبء الهائل الذي تتحمله النظم الطبية بأكملها في كل بلد من بلداننا لتوفير المساعدة الطبية والاجتماعية لضحايا الألغام بدءا بإجلاء الجرحى وانتهاء بإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع. ومن ثم، نرى أن من الأهمية البالغة أن نشير إلى البرنامج المشترك بين المكسيك وكندا ومنظمة الصحة الأمريكية لرعاية ضحايا الألغام المضادة للأفراد في السلفادور ونيكاراغوا وهندوراس. فقد صمم هذا المشروع لإعادة التأهيل الجسدي والنفسي للناجين من الألغام المتفجرة.

وتسهم الأمم المتحدة ووكالاتها أيضا بشكل ملحوظ في عمليات إزالة الألغام في أمريكا الوسطى. وينفذ برنامج الأمم المتحدة للطفولة برامج تعليمية عن مخاطر الألغام في مختلف المناطق التي ما زالت تعاني من هذا البلاء. واستجابة لطلب رئيس نيكاراغوا للمساعدة، وبفضل مشروع لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، أصبح من الممكن إزالة الألغام من منطقة مساحتها ٥٢٧٠٠٠ متر مربع تقع حول أربعة جسور دمرتها الفيضانات الناجمة عن إعصار ميتش وتمتد بطول الجزء الشمالي من الطريق الأساسي الذي يربط بين مانغوا وهندوراس.

وقد تأكدت من جديد عزيمة حكوماتنا على أنها تريد القضاء على هذه النبائط القاتلة وبأشكال مختلفة، من بينها تصديقها على اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام - وهي اتفاقية أوتاوا. وقد تجلت هذه العزيمة أيضا في الإعلان المشترك لوزراء الخارجية في الاجتماع المعني بالتقدم المحرز في أنشطة إزالة الألغام في أمريكا الوسطى المعقود في ١٣ نيسان/أبريل عام ١٩٩٩، ويؤكد هذا الإعلان من جديد التزام حكوماتنا بمهمة إزالة الألغام وتدمير النبائط المتفجرة وكذلك الإرادة القوية لاستكمال البرامج الوطنية لتدمير الألغام في أقرب وقت ممكن.

وختاما، يناشد المانحون الدوليون أن تواصل التعاون مع برامج إزالة الألغام في أمريكا الوسطى لكي تخلص المنطقة من هذا البلاء وتصبح منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يشكر وفدي الأمين العام على تقريره عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام الوارد في الوثيقة A/54/445.

مما لا يزال يثير قلق باكستان البالغ، المشاكل الخطيرة الناجمة عن الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية التي تؤثر تأثيرا كبيرا على حياة الملايين من الأشخاص العائدين في أكثر من ٦٠ بلدا من البلدان النامية، بما فيها أفغانستان، وأنغولا، والبوسنة والهرسك، والصومال، والعراق، وكمبوديا، وموزامبيق. وما زالت المشكلة تأخذ مظاهر مختلفة. فهي تعيق التنفيذ الفعال لعمليات حفظ السلام وإعادة تأهيل اللاجئين

والمشردين وإعادة البناء والتعمير في مرحلة ما بعد الصراع.

وتعرب باكستان عن تقديرها لتزايد الاهتمام الدولي بمعالجة هذه المشكلة بأكملها. وعلى مر السنوات القليلة الماضية بذلت جهود متضافرة لتوعية الرأي العام العالمي بخطورة وضخامة المشكلة الناجمة عن الاستخدام العشوائي للألغام المضادة للأفراد. وفي هذا الصدد، يلاحظ وفدي مع التقدير مساهمة الأمم المتحدة الإيجابية. ومن المرجح للجهود الرامية إلى التوصل إلى نهج متكامل ومتسق يشمل كل منظومة الأمم المتحدة أن تحقق نتائج إيجابية.

وما زلنا نتابع باهتمام بالغ الطائفة الواسعة من الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال القضايا ذات الصلة بالألغام الأرضية بعد تحديد إدارة عمليات حفظ السلام كمركز عام ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام كمركز تنفيذي لهذه القضايا. ونرحب بمختلف الخطوات التي اتخذت لزيادة تعزيز دور وقدرات الأمم المتحدة في هذه المجالات الحيوية وما برحنا نؤيد تلك الخطوات.

ونلاحظ باهتمام تغيير المصطلح المستخدم من "إزالة الألغام" إلى "الإجراءات المتعلقة بالألغام" بهدف تبني نهج أوسع نطاقا وكلي لمعالجة قضايا الألغام الأرضية. وفي حين أننا نرحب بهذا التركيز الأوسع نطاقا، من الجوهري ألا ننسى أن إزالة الألغام والتخلص من الألغام بالفعل على الأرض لا تزالان تشكلان الجوهر الأساسي لما نضطلع به من جهود لمعالجة هذه المشكلة. ورغم أن الوعي بمشكلة الألغام وحملات الدعوة تشكل جوانب هامة من استراتيجية شاملة، لا ينبغي أن تؤدي هذه الأنشطة إلى تحويل الموارد أو الاهتمام عن إزالة الألغام والتخلص منها.

وبالمثل فإن المؤتمرات العالمية والصكوك الدولية المتعلقة بالألغام الأرضية ينبغي أن تولي قدرا أكبر من الاهتمام للحاجة إلى المزيد من الموارد لعمليات إزالة الألغام الحقيقية من البلدان المتضررة من هذه المشكلة، ومما يبعث على القلق أن الموارد اللازمة لهذه الأنشطة لم تزد إلى المستوى المستصوب وذلك على الرغم من أن المجتمع الدولي أصبح اليوم حساسا أكثر من أي وقت مضى بجدية وخطورة الأزمات التي تسببها الألغام الأرضية. ونأمل في أن يسهم المجتمع الدولي وخاصة البلدان لامتقدمة النمو في توفير المزيد من الموارد لمواجهة هذا التحدي. وقد أسهمت باكستان بنشاط في عمليات إزالة الألغام في جميع أنحاء العالم. ومشاركتنا في إزالة الألغام في الكويت وكمبوديا وأنغولا وسلوفينيا الشرقية والصحراء الغربية تبين التزامنا بمعالجة هذه الأزمة التي نشأت بسبب الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية.

ومن رأينا أن مسألة الإجراءات المتعلقة بالألغام ينبغي التمييز بينها وبين المطالبة برصد الألغام الأرضية وحظر استعمالها، ومسألة مراقبة استعمال الألغام الأرضية يثير موضوعات تدخل في نطاق نزع السلاح. وهذه المسائل ينبغي تناولها في مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا السياق تؤيد باكستان بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن صك قانوني دولي يحظر نقل وتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

لقد فرضت باكستان حظرا على توريد الألغام الأرضية في آذار/مارس ١٩٩٧. وتعزز هذا الحظر بإصدار إخطار ملائم من حكومة باكستان يحظر تماما تصدير الألغام المضادة للأفراد. كذلك صدقت باكستان على البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية بشأن أسلحة تقليدية معينة. ونتطلع إلى المشاركة البناءة في المؤتمر السنوي الأول للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الثاني المعدل الذي سيعقد في جنيف في هذا العام. وقدمت باكستان إلى الأمم المتحدة المعلومات المطلوبة بموجب المادة ١٢ (٢) والمادة ١٣ (٤) من البروتوكول الثاني المعدل وستوفر هذه المعلومات للمشاركين في مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية. وينبغي أن تتخذ الآن الخطوات اللازمة لضمان الالتزام العالمي بالبروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية. ولا نزال مستعدين للنظر في اتخاذ تدابير ومبادرات أخرى في المحافل الدولية المتعددة الأطراف المختصة، لمواجهة المشاكل الناشئة عن الاستعمال العشوائي للألغام الأرضية.

السيد توديلا (بيرو) (تكلم بالاسبانية): في نهاية القرن العشرين وبعد حربين عالميتين وصراعات محلية عديدة نجد أن الألغام الأرضية المضادة للأفراد لا تزال تستخدم في مناطق مختلفة من العالم. وثلثي بلدان العالم ملوثة بهذه الأسلحة التي لها آثار عشوائية مهلكة سنشعر بآثارها بعد سنوات عديدة بسبب عدم إمكانية الوصول إلى المناطق التي زرعت فيها.

إن بقاء الألغام الأرضية المضادة للأفراد يزيد من التوترات ويقوض الثقة ويعيق الجهود الدبلوماسية

لتحقيق حلول سلمية للصراعات ولهذا فإن هدف القضاء الكامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد لا يزال له الأولوية بالنسبة لبيرو وجميع الدول التي تسعى إلى القضاء على هذا الخطر.

لقد شاركت بيرو منذ البداية في العملية التي أدت إلى اعتماد اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وكانت من أوائل البلدان التي صادقت عليها، ولذلك نرحب بدخولها حيز النفاذ في آذار/مارس من هذا العام.

والاجتماع الأول للدول الأطراف في أيار/مايو في مابوتو، موزامبيق وإعلان مابوتو الصادر عن هذا الاجتماع تعبيران سياسيان هامان يعززان عالمية الاتفاقية. ولذلك نرى أن من الضروري للدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية أن توقعها ونطلب من البلدان الموقعة عليها أن تصدق عليها، في أسرع وقت ممكن. لقد وضع الاجتماع مبادئ معينة لتطبيق الاتفاقية وأنشأ خمس لجان دائمة للخبراء لتنفيذ برنامج عملها. وبيرو عضو في لجنة الخبراء الدائمة المعنية بإزالة الالغام التي عقدت دورتها الأولى في أيلول/سبتمبر الماضي.

ونرى من الأهمية بمكان أن نواصل العمل لتنفيذ أهداف وأحكام اتفاقية أوتاوا. ولذلك يرى بلدنا أنه لا بد من استعراض معايير إزالة الألغام والمعايير المستخدمة للبت في مهمة التعاون الدولي وإعادة التأكيد على الصلات القائمة بين إزالة الألغام وتوطيد السلم والثقة المتبادلة بين البلدان المتجاورة، وإمكانية مشاركة القوات المسلحة في عمليات إزالة الألغام والحاجة إلى إعطاء أولوية للقرارات الوطنية في تخطيط وإدارة برامج الاجراءات المتعلقة بالألغام.

وفي العمل في مجال إزالة الألغام ينبغي أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أن اتفاقية أوتاوا تكمل آليات دولية أخرى تهتم بهذا الموضوع، مثل القيمة الايكولوجية لمناطق التنوع البيولوجي المعروفة والمحافظة على الأنماط الانثروبولوجية التقليدية والأولوية التي تعطى للتعاون الذي يرمي إلى تدريب السلطات المحلية التي تقوم بتخطيط وإدارة البرامج الخاصة بالتدابير المضادة للألغام الأرضية داخل البلدان المتضررة، والاعتراف بالاسهام الذي يمكن أن تقدمه آليات التنسيق الإقليمية لعمليات إزالة الألغام مثل منظمة البلدان الأمريكية، واستصواب تبادل الخبرات مع البلدان الأخرى المتضررة ومع المنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

وترى بيرو أن البلدان المتضررة يجب أن تقرر ما إذا كانت قواتها المسلحة قادرة على إزالة الألغام وأن التعاون الدولي يجب أن يولي أولوية للتدريب في جميع المجالات المطلوبة في التدابير المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لازالة الألغام. ونشارك في الرأي الذي يؤيد ربط خطط إزالة الألغام بمشروعات التنمية المحددة.

واتساقا مع موقفنا المعارض لانتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التي لها أضرار عشوائية الأثر صدقت بيرو في ١٩٩٧ على اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وعلى بروتوكولاتها بما في ذلك البروتوكول الثاني المعدل بشأن حظر أو تقييد استخدام الألغام والفخاخ المتفجرة وغيرها من الأجهزة.

ونرحب بالمؤتمر السنوي الأول للأطراف المتعاقدة السامية للبروتوكول الثاني المعدل الذي سيعقد في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام في جنيف. ونود أن نذكر أن بيرو التزمت بتعهدها بأن قدمت إلى الأمين العام، باعتبارها دولة صدقت على الاتفاقية وأودعتها، تقريرها السنوي الأول وفقا للمادة ١٣ (٤) من البروتوكول الثاني المعدل.

وفي إطار العمل الإقليمي فإن بيرو بالاشتراك مع دول أخرى قد روجت وأيدت القرار الخاص بجعل نصف الكرة الغربي منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد ووضع سجل لهذه الألغام وأقامت بيرو أيضا آلية خاصة للتعاون الدولي تتضمن قائمة إقليمية بأسماء الخبراء في مجال إزالة الألغام بغية تكملة الجهود التي تبذلها الدول لتحويل أحكام اتفاقية أوتاوا إلى حقيقة داخل أراضيها. واقترحت مشروعا للاسهام في اضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا في الأمريكتين بتكوين فريق من الشخصيات لنشر معلومات عن الاتفاقية ونطاقها في المجتمع المدني.

وتمثل روح الشمولية والتعاون جانبين أساسيين لا بد من النظر فيهما إذا كنا نود حقا تنفيذ إتفاقية أوتاوا تنفيذا حقيقيا. وينبغي ألا تقتصر الجهود الدولية المتضافرة على حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد فقط. فلا بد من أن تتضمن أيضا تقديم المساعدة المالية

والتقنية إلى البلدان المتضررة من الألغام، لغرض محدد وهو إزالة تلك الألغام وتقديم المساعدة الإنسانية لضحايا الألغام والناجين من حوادثها.

ويود وفد بيرو أن يُعرب عن امتنانه للتقرير المستفيض والموضوعي الذي قدمه الأمين العام عن هذا الموضوع. ومما يسرنا أن نرى أن السياسة التي أرستها الأمم المتحدة حول تنسيق الجهود والأنشطة والموارد تزداد فاعليتها الآن. ونتوجه بنداء من أجل تزويد أنشطة دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام بموارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها بما يتيح لهذه الدائرة إمكانية تطوير مهامها التنسيقية على النحو الواجب.

ونرى أيضا أنه من المهم تطوير الوعي الوطني والتنسيق الشامل على الصعيد الوطني من أجل بناء قدرات وطنية مستدامة. ومن الأمور الأساسية أيضا الحصول على التكنولوجيات الجديدة اللازمة لإزالة الألغام المضادة للأفراد.

وعلى الصعيد الوطني، أنشأت بيرو إطارا قانونيا ومؤسسيا لتكملة الأنشطة الدولية المتعلقة بالألغام. وأنشئ فريق تنسيق مشترك بين القطاعات للتقييم وتقديم توصيات بشأن التدابير السياسية والقانونية والإدارية التي يتعين اتخاذها من أجل تنفيذ إتفاقية أوتاوا في بيرو. وبعض التدابير التي أوصى بها ذلك الفريق قد تم إقرارها بالفعل، وهي تشمل بشكل خاص الخطوات المتخذة من جانب القوات المسلحة وقوات الشرطة لإعادة تحويل المرافق التي كانت تستخدم في تصنيع النماذج الأولية للألغام إلى أغراض أخرى، وسحب مخزونات الألغام وتدميرها بغية حماية البنى التحتية الأساسية، وتدريب الموظفين الوطنيين على المهام المتصلة بتعيين حدود المناطق المزروعة بالألغام وسحب الألغام وإبطال مفعولها وتدميرها، وتيسير إعادة تأهيل الضحايا.

وقد بدأت بيرو عملية إزالة الألغام من أراضيها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في إطار برنامج من مرحلتين، تتضمن المرحلة الأولى إزالة الألغام المرتبطة بترسيم الحدود بين بيرو وإكوادور، وقد تم القيام بها بموجب اتفاق متبادل مع إكوادور بموارد وطنية، ودعم تقني ومالي تكميلي مقدم من أربعة بلدان صديقة - وهي: كندا وإسبانيا والولايات المتحدة واليابان - ونحن نؤكد مجددا امتناننا لهذه البلدان لاستجابتها السريعة والمؤاتية لطلبات المساعدة التي وجهناها إليها. ويسرني أن أبلغكم أن تلك المرحلة قد استكملت في أيار/مايو الماضي.

وتشمل المرحلة الثانية القيام بعملية وطنية لإزالة الألغام في الأجلين المتوسط والطويل، وهي مهمة تمر بعملية تقييم وتخطيط يتعلق بالسوقيات. ونتجة لضخامة حجم هذه المشكلة والخصائص المناخية والجغرافية للمناطق المزروعة بالألغام، أعتقد أن هذه المرحلة لا يمكن تنفيذها في الإطار الزمني الذي نصت

عليه اتفاقية أوتاوا إلا إذا تمكنا من الحصول على التعاون التقني والمالي والدعم السوقي المقدم من الدول الأطراف الأخرى في اتفاقية أوتاوا، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية الملتزمة بقضية بلوغ عالم خال من الألغام المضادة للأفراد.

ومن الواضح أن هذه التدابير باهظة التكلفة، خصوصا لبلد نام مثل بيرو. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد بأنه قد أنشئ صندوق مخصص على وجه التحديد لدعم عمليات إزالة الألغام في بيرو في إطار منظمة الدول الأمريكية بغية الاستمرار في الحصول على التعاون الدولي لمشاريع الوقاية من الألغام، وتقديم المساعدة إلى الضحايا، والإزالة التدريجية للألغام من جميع أنحاء أراضينا الوطنية.

وكما حدث في السنوات السابقة، تشترك بيرو في تقديم مشروع القرار المقدم بشأن هذا الموضوع، والذي نأمل في أن تعتمده الجمعية العامة مرة أخرى بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة في هذه الجلسة. وسنستمع إلى باقي المتكلمين في الجلسة التي ستعقد الساعة ١٠/٠٠ من صباح الغد، وسيكون هذا الموضوع البند الأول في المناقشة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.